

# نظريّة النحو الكلي

والتركيب اللغويّة العربيّة

(دراسات تطبيقيّة)

الدكتور هشام البرنساوي

الناشر

مكتبة الثقافة الدينيّة

# نظريّة النحو الكلي

والتراكيب اللغوية العربية

(دراسات تطبيقيّة)

تأليف

الدكتور همام البرنساوي

وكيل كلية دار العلوم

بمبنى قسم علم اللغة

جامعة القاهرة - فرع الفيوم

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

جميع الحقوق محفوظة للناشر  
الطبعة الأولى  
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

 الناشر  
مكتبة الثقافة الدينية

٥٢٦ شارع بورسعيد / القاهرة ت : ٥٩٢٢٦٢٠ - ٥٩٢٨٤١١ فاكس : ٥٩٢٦٢٧٧  
ص.ب ٢١ توزيع الطاهر - القاهرة  
E-mail : alsakafa-alDinaya@hotmail.com

٢٠٠٤/٧٠٩٨	رقم الابداع
977-341 - 140-0	التسجيل الدولي L.S.B.N

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## نظرية النحو الكلي والتركيب اللغوية العربية

تقديم:

لقد أحدثت التطورات والتعديلات والإضافات الهامة، التي واكبت مسار النظرية التوليدية التحويلية في أطوارها الأخيرة ثورة حقيقية جديدة، تضاف إلى الثورة الأولى، التي فجرها ظهور الكتاب الأول: «التركيب النحوية Syntactic structure لرائد النظرية: نعوم تشومسكي: N, chomsky في الأطوار الأولى للنظرية.

وقد بدت ملامح هذه التطورات والتعديلات وإرهاصات مبادئها وأسسها تظهر جلية في الكتاب الهام: مظاهر النظرية النحوية: Aspects of the theory of syntax.

تأصلت هذه التطورات، واستوت على عودها، واستقامت أسسها وقواعدها مع ظهور عدد من المؤلفات الهامة، التي تمثل الأطوار الأخيرة للنظرية، مثل كتاب اللغة والمسئولية Language and Responsibility وكتاب: اللغة والعقل: Language and Mind وكتاب: محاضرات في العامل والربط السياقي Lectures on government and binding وكتاب: بعض المبادئ والأسس: Some con-

cepts and consequences of the theory of government and binding

وكتابه: المعرفة اللغوية: Knowledge of language .

ذاع صيت هذه التطورات والتعديلات بين المهتمين بالدراسات اللغوية، في جميع أنحاء العالم، وأقبل هؤلاء الباحثون والدارسون على إجراء التحليلات والتطبيقات على اللغات الإنسانية المختلفة؛ للتأكد من قدرة هذه القواعد والأسس على الوصف اللغوي الدقيق، والتفسير العلمي المحكم، للملكة اللغوية عند الإنسان.

أثمرت تلك التطورات والتعديلات هذه النظرية الهامة: نظرية النحو الكلي The theory of universal grammar التي جاءت بديلاً لسابقتها، نظرية اللغات المجسدة، التي تركزت اهتماماتها على الأحداث اللغوية الفعلية المنطوقة.

لقد تحولت هذه الاهتمامات على اللغات الإنسانية، العينية داخلياً Inter-nalized التي تمثل النظام المستقى من الموهبة البيولوجية، التي تحدد هوية اللغات.

ومن ثم فإن النحو الكلي، هو تحديد للمبادئ الفطرية المحددة بيولوجياً، إنه واحد من مكونات العقل الإنساني، ألا وهو ملكة اللغة. لقد جاءت دراسات العلماء والباحثين وتطبيقاتهم على اللغات الإنسانية، لاختبار مدى مصداقية التأويل العقلي وجدواه، لتثبت أن البشر جميعاً يشتركون في القدرة على اكتساب النظام اللغوي، وكانت دراسات تشومسكي على الحالة الأولية للغة الإنجليزية واليابانية مثلاً على مصداقية هذه النظرية وقواعدها.

لقد استحدثت نظرية النحو الكلى مجموعة من الباراميترات (معايير التغيير) أسهمت في تدعيم التوجهات الجديدة للنظرية المعنية بتفسير الملكة اللغوية عند الإنسان وكشف اللثام عن كثير من الغموض والصعوبة، التي كانت تواجه الباحثين باعتمادهم على الآليات الأولية السابقة، مثل: قواعد بنية العبارة: *phrase structure* والقواعد التحويلية: *Transferma-tional grammar*، واللجوء إلى التأويل الدلالي عن طريق البنية العميقة: *deep structure*.

ومن أهم هذه الباراميترات (معايير التغيير) ما يطلق عليه:

١- مبدأ الإسقاط: الذي ينصُّ على أن الأبنية المعجمية، ينبغي أن تمثل مقولياً: *Catgorially* في جميع المستويات التركيبية (سواء على مستوى الصورة الفونولوجية المجردة) أو ما يرتبط بها من خصائص دلالية مثل: السمات الانتقائية: *Selectional oraparties* يستوجب مبدأ الإسقاط مجموعة من القيود التي تفرض على صور التمثيل التركيبي بأنواعها وهي:

(أ) الإجازة: فإن كل عنصر يظهر في بنية صحيحة، ينبغي أن يجاز *Li*

*conseal* بطريقة ما ضمن عدد محدود من الطرق المتاحة.

(ب) معيار الثبات: وهو معيار يبين القيود المفروضة على التحديد الملائم

للأدوار المحورية، والمركبات الاسمية، التي تتطلب أدواراً محورية.

(ج) التهيؤ: أي أن يكون العنصر متهيئاً للوسم المحوري، بشرط أن

تحدد له حالة، حيث ينصُّ قيد التهيؤ - مثلاً - أن المركب الاسمي، لا

يمكن أن يأخذ دوراً محورياً، إلا إذا كان يشغل موقعا تحدد له حالة، أو إذا

كان مرتبطاً بمثل هذه المواقع.

كما استحدثت نظرية النحو الكلى مجموعة من النظريات المفسره الهامة، نذكر منها:

( أ ) نظرية السين البارية: وهي تعدُّ إنجازاً هاماً، لكونها تشتمل على قواعد التكوين والمعجم والقواعد التحويلية في صورتها المختصرة، كما تشتمل على المكونات الدلالية والفونولوجية، وقواعد التفريع، والقواعد الانتقائية، والقيود السياقية بأنواعها.

(ب) نظرية الربط المكوني والعمل: أولت هذه النظرية اهتماماً كبيراً بنظرية العامل، التي احتفى بها تشومسكى احتفاءً كبيراً، وأولاهها اهتماماً في بحوثه ودراساته.

(ج) نظرية الربط: وقد أثمرت هذه النظرية ظهور نظرية مفسرة هامة، ألا وهي نظرية الأثر، وما أولته هذه الأخيرة من أهمية للمقولات الفارغة وأثرها وقواعدها في عملية الربط على مستوى البنية السطحية، والاستغناء عن الرجوع إلى البنية العميقة.

( د ) نظرية الحالة: وقد أسهمت هذه النظرية في دراسة جمل المصادر ذوات الفاعل في اللغة الإنجليزية، ومدى اتفاق الحالة الإعرابية والمواقع الداخلية في اللغات المعربة كاللغة العربية.

إن التراكيب اللغوية العربية جديرة - حقاً - بالتحليل والتطبيق، وفقاً لآليات نظرية النحو الكلى وقواعدها، ومن ثم فقد عقدنا العزم على توجيه همتنا نحو تحقيق هذا الهدف.

ويقدم هذا الكتاب دراستين تطبيقيتين للتراكيب اللغوية العربية، للتحقق من مدى توافق معطيات هذه النظرية للقواعد العالمية مع التراكيب اللغوية

العربية، باعتبارها واحدة من أشهر اللغات الإنسانية وأشرفها، وأكثرها تماسكًا وفصاحة وبيانا!

وظفت الدراسة التطبيقية الأولى قواعد الباراميترات (معايير التغير) على التراكيب اللغوية العربية المواتية لها، في حين وظفت الدراسة التطبيقية الثانية قواعد النظريات المفسرة في طور امتداد النظرية النموذجية الموسعة.

لقد حفزني على نشر هذا العمل اهتمام الدارسين والباحثين من أبنائنا طلاب البحث اللغوي والأدبي، ورغبتهم في الوقوف على مدى مصداقية هذه النظريات الحديثة وجدواها في الدراسات التطبيقية، وكيفية توظيف المعطيات والآليات النظرية توظيفًا تطبيقيًا عمليًا.

كما شجعتني صاحب مكتبة الثقافة الدينية على نشر هذا الكتاب، ليفيد منه الباحثون، ويلفت اهتمامهم إلى قيمة الأخذ بفاعليات النظريات اللغوية الحديثة، وما يصلح منها للتطبيق على اللغة العربية الفصحى واللهجات العربية القديمة والحديثة.

وقد حرصت أن أوضح المقصود بالمصطلحات اللغوية في لغة بسيطة، وبعبارات يسيرة، تألفها النحيزة العربية، ويدركها الباحث الشادي، كما حرصت على تقديم مفاتيح الرموز الواردة بالبحث.

وأرجو من الله العلي القدير أن تحقق هذه الدراسة أهدافها المرجوة، وأن يقبل أبنائنا من الباحثين والدارسين على مثل هذه الدراسات التطبيقية التحليلية في ضوء النظريات اللغوية الحديثة.

والله الموفق إلى الصواب

أ.د/ حسام البهناوي





**المبحث الاول**

**التراكيب اللغوية العربية**

**والنظرية النموذجية الموسعة**

**قواعد الباراميترات (معايير التغيير)**



**المبحث الثاني**

**التراكيب اللغوية العربية**

**وامتداد النظرية النموذجية الموسعة**

**(نظريات النحو الكلي)**



## نظرية النحو الكلى دراسة تطبيقية في نصوص العربية

### مقدمة

لقد خطت النظرية التوليدية التحويلية خطوات وثابة وطموحة، في الأعمال والدراسات والتطبيقات، التي قام بها كل من رائد النظرية: نعوم تشومسكى N, Chomsky وتلامذته وزملاؤه، في إطار نظرية: النحو الكلى (القواعد العالمية) "Universal grammar".

ومن المعلوم أن النظرية التوليدية التحويلية، قد مرت بمراحل عديدة سابقة ابتداء من مرحلة: التراكيب النحوية: "Syntatic Structure" وما تضمنته من نماذج ثلاثة، مروراً بمرحلة: النظرية النموذجية، كما وردت في كتابه: مظاهر النظرية النحوية "Aspects of the Theory of Syntax" والنظرية النموذجية الموسعة، كما وردت في كتابه: خواطر حول اللغة "Reffection on Language" وانتهاء بمرحلة: امتداد النظرية النموذجية الموسعة، كما وردت في كتابه: اللغة والمثولية - "Language and respon- sibility" المعرفة اللغوية: Knowledge of language وغيرها من مؤلفات تشومسكى الأخرى.

وقد قدمنا - من قبل - بحثين تطبيقيين، في إطار النموذجية، والنظرية النموذجية الموسعة.

أما البحث الأول: فكان أطروحة الدكتوراه، بعنوان: «التركيب والدلالة في لهجات الدقهلية - دراسة وصفية تاريخية» قدمنا فيها القواعد التوليدية التحويلية، التي تحكم لهجات الدقهلية، من خلال التحليل إلى المكونات المباشرة، وفقاً لقواعد الدلالة على المكون بالرموز، وقواعد السمات التركيبية والصرفية والدلالية.

وأما البحث الثاني: فهو كتاب: «القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي» قدمنا فيه للقواعد التحويلية، التي قامت بتحويل التراكيب النحوية، من البنية العميقة، إلى البنية السطحية، وقد تركزت التحليلات على الجمل الدالة على: الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتعجب والشرط، وغيرها من التراكيب الإنشائية.

وفي إطار التطور والتقدم، الذي شهدته النظرية، فقد تقلصت أدوار كل من: القواعد التحويلية، وكذلك قواعد بنية العبارة، وتقلص الاعتماد على القواعد التحويلية، وتسلب الاهتمام على البنية السطحية.

لقد تمحورت أهداف النظرية في هذه المرحلة، حول الوصول إلى النظريات والمبادئ والأسس، والتي من شأنها أن تصل بالنظرية إلى «تفسير اللغة» باعتبارها ملكة إنسانية، ولم يعد الأمر مقصوراً على مجرد وصف اللغة.

وفي هذا الصدد، يؤكد تشومسكى أن المدخل الحقيقي، يتمثل في تحديد الخاصة الحقيقية للعقل، وكيف تؤدي هذه الخاصة وظيفتها تحت الظروف الأكثر تعقيداً للتنوع الفعلي<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٧٦.

لقد كانت الدراسات اللغوية السابقة تركز على وصف ما يسمى: «اللغة المجسدة» فقد كانت الدراسات اللغوية البنوية، تصور اللغة على أنها مجموع الأحداث أو المنطوقات أو الأشكال اللغوية.. أو كنظام من الأشكال أو الأحداث اللغوية.

ظهر هذا المفهوم ابتداءً من دي سوسير «D, Seusser» حيث يرى أن اللغة «Langue» نظام من الأصوات، يرتبط به نظام من الأفكار<sup>(١)</sup>.

كما يرى بلومفيلد أن اللغة هي مجموع المنطوقات، التي يمكن أداؤها في الجماعة اللغوية، وكذا الحال عند معظم اللغويين الأمريكيين، الذين تركزت مفاهيمهم على مجرد الوصف البنوي على مستوى الأصوات والأبنية، باستثناءات يسيرة كتلك التي قام بها زيلج هاريس «Z, Harris» الذي أولى الجمل والعبارات الأهمية، من خلال نفس المبادئ والأسس المصوغة على غرار تلك التي وضعت للأصوات والأبنية<sup>(٢)</sup>.

فالنحو - عندهم - عبارة عن فكرة اشتقاقية، واللغوي حر في أن يختاره بطريقة أو بأخرى - ما دام - النحو يحدد هوية اللغة المجسدة، وليس معنى ذلك أن ثمة طريقة أفضل من أخرى، أو أن نظاماً نحوياً صائباً وآخر خاطئاً، وقد ذكر كوين «Quine» أنه لا معنى لأن نأخذ نحواً ما بدلاً من الآخر على أنه صحيح - ما دام - أنهما متساويان ما صدقياً، أي يحددان سمات لغة مجسدة واحدة، أعنى - ما دام - أنهما بالنسبة له قائمة من التعبيرات<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: محاضرات في علم اللغة العام ٢٩ - ٤٢.

(٢) انظر: علم اللغة نشأته وتطوره ١٥٢، وما بعدها، كذا: اللغة والمسئولية ١٨٧ وما بعدها.

(٣) المعرفة اللغوية ٨٩ و Quine, 1972.



وإذا كانت وجهة النظر، التي قال بها: «فرانز بوعز (F, Boas) التي قدمها: مارتن جوز «M, Joos» التي تقول بأن اللغات قد تختلف بعضها عن بعض دونما حدود، وبطرق لا يمكن التنبؤ بها، مردداً بذلك ما ذكره: وينتى «Whitney» من التنوع اللانهائي للكلام الإنساني، وكذا فكرة: سايير «Sapir» بأن اللغة نشاط يتنوع بلا حدود يمكن تعيينها<sup>(١)</sup>.

فإن وجهة نظر تشومسكى: «Chomsky» على عكس ذلك، حيث يقرر بأنه «وبصورة أكثر دقة لا يمكن أن تتنوع اللغة الإنسانية بلا حدود، ولا يمكن تعيينها، ولو أنه قد يكون صحيحاً أنها تتباين بصورة لا نهائية، فهو يرى بأن النحو الكلى يسمح بتنوع لا نهائي، لما يمكن من اللغات (أو بتنوع غير نهائي في أكثر من الوجوه التافهة بنيوياً، أي دونما حدود على المعجم مثلاً، أو بتنوع محدود، ويرى تشومسكى أن وجهة نظر كل من: جوز ووينتى وسايير، لا تكاد تكون قد قصدت حرفياً، إلا أنها تعبّر عن اندفاع نسبي، شوه من سمعة دراسة النحو الكلى<sup>(٢)</sup>.

أما علماء نظرية الملامح المميزة في الفونولوجيا، فإنها تعد من الإسهامات الجديدة في النحو الكلى، وهي نظرية في الدراسات اللغوية التقليدية، أثرت تأثيراً كبيراً على الدراسات البنيوية<sup>(٣)</sup>.

تفترض هذه النظرية وجود قائمة من العناصر الصفري «Atomic de-

(١) انظر في ذلك، كتاب: اللغة والمسئولية وكذا: E. Sapir, Language, p. 16.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ٧٩. . وقد ذكر المترجم عبارة: Boasian Vew على أنها: وجهة النظر البوسية!

(٣) المعرفة اللغوية ٨٠.

mentss يمكن أن تؤخذ منها الأنظمة الفونولوجية، مع عديد من القوانين العامة، وعلاقات التضمن التي تحكم هذا الاختيار، وكان من المفترض بصورة عامة أن أفكاراً، كالموضوع Topic والمحمول «Comment» أو الفاعل (المسند إليه) «Subject» والخبر/ الفعل/ المسند «Predicate» هي خصائص عالمية للغة<sup>(١)</sup>.

كما قام جرينبرج «J. Greenberg» وآخرون ببحوث هامة في الأنظمة اللغوية العالمية، التي أدت إلى أحكام موحدة، ومن أمثلتها: أن اللغة إذا كان نظامها التركيبي يتألف من الفاعل ثم المفعول ثم الفعل، فإنها تميل إلى امتلاك حروف الجر اللاحقة «Postpositons» بدلاً من حروف الجر «Prepositions».

لقد كانت فكرة الاهتمام باللغة المبنية داخلياً «Internalized» موجودة عند يسبرسن «O. Jespersen» الذي كان يؤمن بأن ثمة فكرة عن البنية في عقل المتكلم، وهي فكرة محددة، توجه المتكلم في صياغة جملة، وبخاصة التراكيب الحرة «Free expressions».

ويذكر تشومسكى أن مفهوم البنية هذا «Nation of Structure» هو ما يطلق عليه: اللغة المبنية داخلياً<sup>(٢)</sup>.

فاللغة في إطار هذا المفهوم، تعد عنصراً من عناصر عقل الإنسان، الذي يعرف اللغة، والنحو في هذا الإطار، يعد هو الآخر نظرية عن اللغة المبنية داخلياً وقضايا النحر، هي قضايا نظرية العقل، إنها قضايا حول بنى الدماغ/

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٨٠.

(٢) المعرفة اللغوية ٨٠.

الذكاء «Brain» تم تحديدها في مستوى معين من التجريد عن الآليات. وهذه البنى أشياء محددة في العالم بخصائصها المحددة أيضاً<sup>(١)</sup>. ويفهم النحو الكلى حيثذا على أنه نظرية اللغات الإنسانية المبنية داخلياً، على أنه نظام من القيود مستقى من الموهبة البيولوجية الإنسانية التي تحدد هوية اللغات المبنية داخلياً التي يمكن الوصول إليها إنسانياً تحت الظروف العادية.

فالنحو الكلى على هذا الأساس، هو تحديد للمبادئ الفطرية المحددة بيولوجياً، التي تؤلف مكوناً واحداً من مكونات العقل الإنساني، وهو ملكة اللغة<sup>(٢)</sup>.

ثمة اختلاف بين مفهوم: «ملكة اللغة» ومفهوم: «معرفة اللغة» التي ذكرها تشومسكى في كتابته: «مظاهر النظرية النحوية» لقد كان مفهوم: «المعرفة اللغوية» يتمثل فيما أطلق عليه: القدرة Competence أو ما يطلق عليه: القدرة اللغوية «Linguistic Competence»<sup>(٣)</sup> ومعناها قريب من المعرفة اللغوية التي يحصلها المرء عندما يعرف لغته، أو نحو اللغة الذي سيطر عليه المتكلم وبناء داخله على حد تعبير تشومسكى.

أما مفهوم ملكة اللغة، فإنه يتعلق بالمبادئ الفطرية المحددة بيولوجياً، أو المساعدة على اكتساب اللغة.

فملكة اللغة، نظام متميز للعقل/ الدماغ، له حالة أولية (الحالة صفر)

(١) المعرفة اللغوية ٨١.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ٨٢ - ٨٣.

(٣) Chomsky: Aspects of the theory of syntax, p 3, 8, 10, 15, 18, 1965.

So يشترك فيها البشر جميعاً، ويختصون بها جميعاً، فيما يبدو بالنظر إلى الوجوه الأساسية، وإذا ما توفرت لهذه الملكة التجربة الملائمة، انتقلت من الحالة الأولية So إلى نوع الحالة المستقرة Ss ثابت نسبياً، تتعرض لتعديل هامشي فقط (كاكتساب مواد معجمية جديدة مثلاً) وتتضمن الحالة المحصلة لغة مبنية داخلياً (فهي حالة امتلاك أو معرفة لغة خاصة مبنية داخلياً).

والنحو الكلي حيثئذ، هو نظرية عن الحالة الأولية So.

والأنحاء الخاصة، هو نظرية عن اللغات المتنوعة المبنية داخلياً<sup>(١)</sup>.

واللغات من خلال تصورها لغة مجسدة، ليست من موضوعات العالم الحقيقي، ولكنها أشياء مصطنعة واعتباطية نوعاً ما، وربما لا تكون أبنيتها مشيرة.

وفي المقابل، فإن الحالة المستقرة للمعرفة المحصلة والحالة الأولية عنصران حقيقيان لعقول/ أدمغة خاصة، وجهان من العالم الطبيعي، حيث تفهم الحالات العقلية، وصور التمثيل، على أنها ذات نظام كودي في المخ (Encoded) بصورة ما.

إن التحول من المفهوم الفنى للغة المجسدة، إلى المفهوم الفنى للغة المبنية داخلياً هو تحول نحو الصواب والواقعية من ناحيتين:

١- هو تحول صوب دراسة موضوع مادي، بدلاً من بنية اصطناعية

(Artificial Structure).

٢- هو تحول صوب ما نقصده في الحقيقة من كلمة البلغة، أو من

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٠٠.

التركيب: «معرفة اللغة» في الاستخدام المنهجي (مجريين من العناصر الاجتماعية والغائية المعيارية).

ولعل من المهم في هذا الإطار أن نعرف، أن دراسة لغة ما، قد تزودنا بأداة حاسمة، تتعلق بنية لغة أخرى غيرها، وذلك في حالة إذا ما استمر قبولنا الافتراض المعقول القائل بأن البشر يشتركون جميعاً في القدرة على اكتساب اللغة، وهو موضوع النحو الكلي، وقد ضرب لنا تشومسكي مثلاً، بدراسة الحالة الأولية للغة الإنجليزية واللغة اليابانية<sup>(١)</sup>.

فقد أسهم هذا التحول، نحو التأويل العقلي في دراسة اللغة، أسهم في تطوير العلوم الإدراكية المعاصرة، وإلى احتواء العلوم الطبيعية لدراسة اللغة، كما أسهم هذا التحول إلى دراسة أنظمة الحوسبة Computation، والتمثيل العقلي، وقد أدى ذلك إلى ظهور عديد من القضايا، يرتبط بعضها بقانونية هذا التحرك أو بحدوده الصحيحة<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: تشومسكي، اللغوية ١-١ وما بعدها.

## معايير التغيير في نظرية النحو الكلي والتراكيب العربية

أولاً: مبدأ الإسقاط:

ينص هذا المبدأ على أن الأبنية المعجمية، يجب أن تمثل مقولياً «Catg»  
orially» في كل مستوى تركيبى<sup>(١)</sup>.

وقد أسهم هذا المبدأ في الاستغناء عن قواعد بنية العبارة - Phrase Structure  
كلية باستثناء بعض الخصوصيات في كل لغة على حدة، في حالة إذا ما  
كانت المكملات والظروف Adjuncts، تحدد عن طريق المبادئ العامة،  
عندما تتعين معايير التغيير (البارامترات) كمعيار الصدر أولاً، أو الصدر  
أخيراً<sup>(٢)</sup>، ونتيجة لهذا المبدأ، فإنه إذا ما تصور وجود عنصر في موقع  
معين، فإنه حيثئذ في مكان ما في التمثيل التركيبى، إما كمقولة ظاهرة، يعبر  
عنها صوتياً، وإما كمقولة فارغة، لا يتحدد لها أى شكل صوتى. (وإن كان  
وجودها يؤثر على الشكل الصوتى) ويمكننا التمثيل لذلك في اللغة العربية  
بالمثالين الآتيين:

١- الرجل الذى (قابله) حيث الضمير: الهاء، فى المركب الفعلى:  
قابله، يحتل موقع المفعول به، باعتباره ضميراً ظاهراً (مقولة ظاهرة)، يعبر  
عنها صوتياً).

(١) المعرفة اللغوية - ١٧٠ .

(٢) المعرفة اللغوية - ١٧٠ .

٢- الرجل الذى (رأيت ض)<sup>(١)</sup> حيث يعبر الأثر: ض، عن الموقع: مفعول به (مقولة فارغة، لا يعبر عنها صوتياً).

هذا السلوك التركيبى، مسموح، به فى التنظيم التركيبى لجملة الصلة فى اللغة العربية، حيث يعبر عن العائد فى جملة الصلة، إما بالضمير الظاهر. كما هو الحال فى المثال الأول، وإما بالضمير المستتر (المقولة الفارغة) كما هو الحال فى المثال الثانى.

يقول ابن مالك فى ألفيته:

إن يستظل وصل، وإن لم يستظل  
فالحذف نزر وأبوا أن يختزل  
إن صلح البساقى لوصل مكمل  
والحذف عندهم كثير منجلى  
فى عائد متصل إن انصب  
بفعل أو وصف كمن نرجو يهب  
ويعلق ابن عقيل على ذلك بقوله:

وشرط جواز حذف العائد (المنصوب) أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام أو بوصف نحو: جاء الذى ضربته، والذى أنا معطيكه درهم.  
فيجوز حذف الهاء من: ضربته، فنقول: جاء الذى ضربت ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ (سورة المدثر: ١١) وقوله تعالى: ﴿أَهْلًا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ (سورة الفرقان: ٤١) ومنه قول الشاعر: (البيسط)

(١) ض = رمز فراغى يدل على الضمير المستتر، فى المركب الفعلى: رأيت، وهو: الهاء.

ما الله موليك فضل فاحمدنه به

فما لدى غيره نفع ولا ضرر

تقديره: الذي الله موليكه فضل، فحذفت الهاء<sup>(١)</sup>.

ويذكر تشومسكى أن من خصائص الأجناس الفارغة أنها لا تتطلب أن تكون المقولة الفارغة (e) في هذه الحالة متغيراً يقيد رابط يشغل الموقع الأول للجملة، أى بحيث أن يكون هناك بالإضافة إلى هذه المقولة مقولة أخرى فارغة، مثال ذلك:

التركيب الاسمى للمفعول المقدم الآتى، تدل الرموز الفراغية الآتية

على:

- الرمز: أ يدل على المركب الاسمى.

- الرمز: ض، يدل على الضمير المستتر، الذى ليست له صورة صوتية.

- الرمز: ض م، يدل على ضمير الموصول، مثل: الذى - التى

الذين . . . إلخ.

١- محمداً رأيت أ.

ويصبح التركيب السالف على النحو الآتى:

٢- محمد ض م رأيت ض

حيث يكون الرمز: (ض م) ضمير موصول، رابطاً فارغ المقولة، يقيد

المقولة: (ض) الضمير المستتر.

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ١ / ٩٨ وما بعدها، وكذا: الكتاب / ١ / ٢٠٧، ٢٧١، ٢ /



وينص تعديل طفيف على مبدأ الربط، وهو: يجب أن يكون المتغير مربوطاً بقوة «وذلك من خلال الأمثلة الإنجليزية، ففي المثال الآتي:

- The man x such that (I saw x)

حيث ينص التعديل هنا على أن التعبير الإحالي، وبخاصة المتغير، يجب أن يكون حرّاً مشاركياً، والمتغير في البنية:

- The man {o (I (vp saw e))}

ليس حرّاً مشاركياً، وذلك لأنه مقيد مشاركياً عن طريق الكلمة: The

.man

ويبدو التعديل واضحاً في أن المبدأ القائل: يجب أن يكون التعبير الإحالي حرّاً.

يتوسع ويصبح: (يجب أن يكون التعبير الإحالي حرّاً مشاركياً في مجال رابطته)<sup>(١)</sup>.

كما استحدثت النظرية توظيفاً جيداً للمعجم، وفيما يلي نقدم عرضاً لما يقدمه المعجم في إطار التطور في مرحلة امتداد النظرية الأكثر توسعاً على النحو الآتي<sup>(٢)</sup>:

أولاً: يقدم المعجم لكل عنصر معجمي صورته الفونولوجية المجردة، وما يمكن أن يرتبط بها من خصائص دلالية، مثل: الخصائص الانتقائية Se- lectional oroparties الخاصة بصدور التراكيب، وهي الأسماء والأفعال والصفات والأدوات (حروف الجر أو حروف الجر اللاحقة) وذلك بالاعتماد

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٧٦ - ١٧٧ .  
مظاهر النظرية النحوية ١٨٥ - ١٨٦ ، ١٩١ .

على الكيفية التي تتحدد بها في اللغة معايير التغيير (الباراميترات) الخاصة بالترتيب بين الصدر وتكمته، فالمدخل الخاص بالكلمة: Hit «يضرب» مثلاً، سوف يحدد أنها تأخذ تكملة دورها الدلالي: «متلقى الحدث» Recipient of action متأثر Patient! وأن لفاعلها الدور الدلالي: «موجد» الذي ربما يتحدد تركيبياً.

كما يحدد المدخل المعجمي للكلمة: «Persuade» (أقنع) أن تأخذ تكملتين:

١- غاية الحدث: أو ما يمكن تسميته: التكملة التي لها دور دلالي عام يسمى: الهدف «Goal».

٢- قضية: Proposition وأن المركب الذي يكون الفعل: Persuade صدره سوف ينسب دور الموجد إلى الفاعل.

وتسمى هذه الخصائص بالانتقاء الدلالي Semantic selection التي تقوم بانتقاءات دلالية مناسبة أخرى.

أما الانتقاء المقولي: Categorical Selection فليس من الضروري أن يتحدد في المعجم، وذلك لأنه من قبيل الحشو: Redundant ويكتفى من ثم بالانتقاء الدلالي.

وحول الأفعال الثلاثة الآتية: ask يسأل Wonder تساءل Care يهتم، التي نتقى دلاليًا قضية استفهامية، يعلق تشومسكي على مذكره: يستسكى، حول صور التناقض الدلالي للأفعال السابقة، بأن الإجابة تكمن في نظرية الحالة، فالفعل: ask، خلافاً للفعلين: Care, Wonder فعل منعقد يحدد حالة المنعولية.

ويعلق تشومسكى على الأمثلة الثلاثة، التى أوردها للأفعال الثلاثة وهى:

١- سئل عن الوقت 1- it was asked what time it is

ويبنى نظيرها العربى، كما هو الحال فى الإنجليزية إلى المجهول.

٢- تسوئل عن الوقت 2- it was wonder what time it is

لا يبنى نظيرها العربى إلى المجهول

٣- اهتم بالوقت 3- it was cared what time it is

يبنى نظيرها العربى إلى المجهول.

ويعلق تشومسكى بأن هذه النتائج تصدر عن حقيقة أن صياغة المبنى للمجهول فى اللغة الإنجليزية (وليس فى لغات أخرى غيرها كالألمانية) مقصورة على الأفعال المتعدية، ومن ثم فالصياغة مقصورة هنا على الفعل: ask لا الفعلين Care, Wonder<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن تشومسكى لا يعد ما يتعدى بحروف الجر، من قبيل الأفعال المتعدية، فما يبنى للمجهول فى الإنجليزية - فى رأيه - هى الأفعال المتعدية إلى مركبات اسمية فقط، كالفعل: ask وأن ما لا يبنى للمجهول فى الإنجليزية هى الأفعال المتعدية إلى جملة، وسماها الأفعال اللازمة، كالفعل: Wonder والأفعال المتعدية بحروف الجر، كالفعل: Care<sup>(٢)</sup>.

والواقع أن ثمة أفعالاً فى اللغة الإنجليزية، كما هو الحال فى اللغة العربية تتعدى بالجار والمجرور، وتبنى للمجهول أيضاً، ومثالها:

(١) المعرفة اللغوية ١٧٩.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٧٩ حاشية ١٤١.

١- ضحك على: وتبنى للمجهول في العربية أيضاً. = Laught at

٢- اعتمد على: وتبنى للمجهول في العربية أيضاً. = rely upon

ويطلق تشومسكى على هذه الظاهرة: البناء الكاذب للمجهول<sup>(١)</sup>.

أما البناء التركيبي في اللغة العربية، فإنه يسمح بأن تبني الأفعال اللازمة إلى المجهول، ويأتي نائب الفاعل مجروراً<sup>(٢)</sup>. ويقول ابن مالك في ألفيته:

مقابل من ظرف أو من مصدر

أو حرف جر نيابة حرى

ويشرح ابن عقيل بقوله:

أنه إذا لم يوجد المفعول به، أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة: كالظرف الذي لا يتصرف، والمراد به، ما لزم النصب على الظرفية نحو: «سحر» إذا أريد به سحر يوم بعينه، ونحو: «عندك» ولا «ركب سحر» لثلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرف نحو: «معاذ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله» لما تقدم في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور، فلا نقول: سير وقت، ولا: ضرب ضرب، ولا: جلس في الدار لأنه لا فائدة في ذلك.

(1) N, Chomsky: Aspects of the Theory of syntax, p.p 105, 106.

(٢) الكتاب ١ / ١٤٤ وما بعدها، ١ / ٢٢٣ وما بعدها.

ومثال القابل من كل منها قولك: سير يوم الجمعة، وضرب ضرب شديد، ومر يزيد<sup>(١)</sup> والأمثلة التي ذكرها ابن عقيل، إنما تعتمد على الانتقاء الدلالي في تحديد دورها التركيبي، حيث لم يؤد الانتقاء المقولي إلى حسم دورها التركيبي، وإنما هو فقط من قبيل الحشو، الذي ذكره تشومسكي.

وفي ضوء التعديل السالف، المتمثل في التخلص من الانتقاء المقولي، وقواعد بنية العبارة، وتقليص دور القواعد التحويلية، وتقليص الاعتماد على البنية العميقة، فقد استحدثت مجموعة من القيود المفروضة على صور التمثيل التركيبي المختلفة، وهذه القيود هي:

#### أولاً: الإجازة:

إن صور التمثيل التركيبي، التي تظهر في المستويات المختلفة، هي التي تسقطها الخصائص الدلالية للعناصر المعجمية، بحيث تتطابق مع المبادئ المتنوعة للنحو الكلي بقائمة معايير التغيير الخاصة بها. فكل عنصر يظهر في بنية صحيحة الصياغة، يجب أن يجاز *Licensed* بطريقة ما ضمن عدد محدود من الطرق المتاحة<sup>(٢)</sup>.

وينبغي للإجازة أن تتضمن ما يلي<sup>(٣)</sup>:

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ١ - ٦٦ - ٦٧ وانظر تفصيلات حول وجود مفعول به ومصدر وظرف وجار ومسجور بعد الفعل المبني للمجهول، فهل يتعين إقامة المفعول به مقام الفاعل أو لا يجوز إقامة غير مقامه مع وجوده... ومذهب العلماء في ذلك انظر: شرح ابن عقيل / ١ - ٦٧ وما بعدها.

١١ - المعرفة اللغوية ١٨٥

١٢ - انظر: المعرفة اللغوية: ١٨٦ - ١٨٧.

- ١- الرابط يجاز بارتباطه بمتغير، لا يبعد عنه أكثر مما ينبغي -Too dis- tant وذلك في معنى تجريدي محدد تمامًا.
- ٢- المتغير يجب أن يتقيد بقوة.
- ٣- يجب أن يتطابق الاعتماد الإحالي، اعتماد الضمائر وما يشبهها على المراجع في مدلولاتها، مع شروط نظرية الربط.
- ٤- كل تكملة للصدر يجب أن تتقن دلالياً بواسطته.
- ٥- العنصر الذي يحدد الأدوار الدلالية، يجب أن يتوفر له ما يأخذ هذه الأدوار في مواقع تركيبية ملائمة، مثال ذلك: الفعل Hit.
- يجب أن يكون له مفعول به (متقن دلالياً) حتى يأخذ دور المتأثر أو المسند Predicate والمركب الفعلي - بخاصة - ينبغي أن يكون له فاعل، حيث تتحدد الفكرة تركيبياً.
- ٦- العنصر الذي يتطلب دوراً دلالياً، يجب أن ينسب إليه هذا الدور، حيث تتحدد هذه البنية عن طريق وظيفته النحوية (فاعل - مفعول به . . . إلى آخره) وعن طريق الخصائص المعجمية للصدر، لأن الوظائف النحوية يعبر عنها في صورة تركيبية.
- وتسمى الخصائص الدلالية التي تحدها الصدور: الأدوار المحورية.
- هذه الشروط التي يجب أن يتضمنها قيد الإجازة، تماثل نظائرها التي اشترطها العلماء العرب من أمور ينبغي أن تتوفر للروابط، في قيامها بعملية الربط بين أشكال الجمل والتراكيب العربية.

فثمة قواعد، حددها العلماء، ينبغي أن تكون عليها صيغ اللغة وأبنيتهما، لتؤدي دوراً دلاليًا بعينه<sup>(١)</sup>.

ثانياً: معيار الثبوت:

وهو يشير إلى القيود المفروضة على التحديد الملائم للأدوار المحورية والمركبات الاسمية، التي تتطلب أدواراً محورية، مثل: (The man, john) وهي مشاركات arguments وتتضمن المركبات الاسمية التي ليست بمشاركات، أي العناصر الحشو التي من قبيل الكلمة: «There» في المثال:  
- There is a man in the room

وما ينبغي ملاحظته أن الأدوار المحورية تنسب فقط إلى العناصر التي في «مواقع المشاركات» وهي تسمى أيضاً بمواقع المحاور «B Positions». وتشغل تكملات المصدر مواقع المحاور دائماً، وذلك كالمثال السابق، فكلمة There هي فاعل ليس بمشارك، وهو مركب اسمي في موقع من مواقع المشاركات، لا من مواقع المحاور<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: اللخصائص ٢ / ١٥٢.

حيث يقول ابن جني: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف قد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول والاعتراف بصحته، قال الخليل: «كأنهم تجموا في صوت الجندب استطالة ومداء، فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صر، صر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان، أنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: الغليان والغشيان.. وجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدنا ومنهاج ما مثلاً، وذلك أنك تجد في المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو الزعزعة والقلقة والتعنتة.. «وجدت أنا أن: الفعلي، في المصادر والصفات، إنما تأتي للسرعة، نحو: الشكى والجمزى..».

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٨٦ - ١٨٧.

بالنسبة للغة العربية، فإن مواقع المحاور، تختلف باختلاف نوع الجملة، فهناك مواقع للمحور في الجملة الفعلية، تختلف عن مواقع في الجملة الاسمية، وتختلف - كذلك - بالنسبة للجملة الرباطية، كما أن هناك وظائف نحوية لهذه المواقع المحورية<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم أن المحور، يعد وظيفة تداولية، تسند إلى حد يشكل جزءاً من الجمل، وهذا الحد يمثل الهدف الرئيسي من حديث الجملة في مقام معين، ويمكن التمثيل لذلك بالأمثلة التالية:

( أ ) متى سافر زيد؟ - سافر زيد البارحة.

(ب) من قابل زيداً؟ - قابل زيداً خالد.

(ج) ماذا أعطيت زيداً؟ - أعطيت زيداً كتاباً.

يتضح من خلال الأمثلة السابقة، أن وظيفة المحور، تسند إلى كل من المركب الاسمي: الفاعل، والمركب الاسمي المفعول به - إلا أن إسناده إلى المركب: الفاعل أكثر بسبب اشتراكهما في خصائص معينة وهي:

١- أن كلا منهما يعدان نقطة انطلاق Point of departure داخل الجملة، فالفاعل يتقدم نقطة انطلاق بالنسبة للوجهة المعتمدة، في تقديم الواقعة الدال عليه المحمول، والمحور نقطة انطلاق بالنسبة للحديث.

٢- أن كلا منهما يتزع إلى احتلال موقع من المواقع في بداية الجمل، فالفاعل يتقدم على المكونات الأخرى، بما فيها الفعل في بعض اللغات،

(١) انظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ٧٨ - ١٠٩.



باعتباره المنظور الأول للوجهة، أما المحور، فيتزع إلى احتلال أحد مواقع الصدر في الجمل، باعتباره حاملاً لمعلومة given<sup>(١)</sup>.

لكن النظام القائم على الترتيب: فعل فاعل مفعول، ليس ثابتاً في اللغة العربية في جميع أحوال التراكيب، حيث يمكن أن يفصل بين الفعل والفاعل بمكون آخر، كالمفعول، أو بمكون من المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها، كالمكونات التي تحمل دوراً دلاليًا، كالزمان والمكان والحال والعلة والمصاحبة، وغير ذلك.. وقد ورد مثل ذلك في أمثلة النبحاة واللغويين، ولعل ما ذكره الجرجاني، عند حديثه عن التقديم والتأخير، تمثل ذلك، فهو يقول: «واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين: فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعه على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه، ولذلك سجعه، ذلك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم، ما يدل تارة، ولا يدل تارة أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة، لا تكون الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم، وترك التقديم سواء أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله بين بين، فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض مما ينبغي أن يرغب عن القول به<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر تفصيلات أخرى حول رأي ديك في تطور اللغات ذات البنية الرئيسية: فعل فاعل مفعول، إلى لغات ذات البنية: فاعل فعل مفعول، باعتبار أن وظيفة المحور تخوّل تحوّل المكون المسند إليه احتلال صدر الحمل، دراسات في نحو اللغة العربية ٤٣ وما بعدها.

(٢) دلائل الإعجاز ١١٠ - ١١١.

ويقدم الجرجاني ما ذكره سيويه، في إرجاع تقديم المفعول على الفاعل إلى العناية والاهتمام بقوله: «قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: وكأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم بشأنه أغنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»<sup>(١)</sup> ولم يذكر مثلاً، وقال النحويون: إن معنى ذلك، أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم عن حالهم في حال الخارجى، يخرج فيعيب ويفسد، ويكثر به الأذى، أنهم يريدون قتله، ولا يبالون، من كان القتل منه، فإذا قتل، وأراد مرید الإخبار بذلك، بأنه يقدم ذكر الخارجى، فيقول: قتل الخارجى زيد، ولا يقول: قتل زيد الخارجى، لأنه يعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له، ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجى<sup>(٢)</sup>.

وفهم من النص الأول أن للتقديم أيا كان دلالة، بيد أنه ليس هناك تقديم مفيد، وآخر غير مفيد، وإنما هو أمر تقتضيه ضرورات النص، شعراً كان أم نثراً.

وفهم من النص الثانى، أن المفعول يتقدم على الفاعل، حين يراد الاهتمام أو العناية وقد حدد ذلك الجرجاني بقوله: «بأنه يقدم ذكر الخارجى... لأنه يعلم من حالهم أن الذى هم متوقعون له... وأن ذلك هو المهم به أو المعنى به، ومن ثم فإن المفهوم الذى يقابل الاهتمام فى مثل ذلك، هو مفهوم الوظيفة التداولية: البؤرة.

(١) الكتاب ١ / ١٤ - ١٥.

(٢) دلائل الإعجاز ١٠٧ وما بعدها.

ويرى أحد الباحثين أن الوظيفة التداولية التي يحملها المكون المتوسط بين الفاعل وفعله، هي وظيفة المحور، حيث يقول بأن الوظيفة التداولية: المحور، يمكن أن تسند إلى أي مكون من مكونات الجملة، إذا كان مستوفياً للشروط، غير أن للمكون الفاعل الأسبقية في أخذ هذه الوظيفة<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: التهيو:

يكون العنصر متهيئاً Visible للوسم المحورى فقط، إذا ما تحددت له «حالة» وذلك على حد اقتراض: آون.

وطبقاً لقيود التهيو Visible condition لا يمكن للمركب الاسمي أن يأخذ دوراً محورياً إلا إذا كان يشغل موقعاً، تحدد له حالة، أو إذا كان مرتبطاً بمثل هذا الموقع، كما في المثال: **There is aman in the room** - ويؤدي قيد التهيو إلى نفس النتيجة للمشاركات المعجمية، كالكلمتين **The man, john** فالمشارك المعجمي يجب أن يكون حالة، وإلا قلن يأخذ دوراً من أدوار المحور، ولن يجاز، ويترتب بالمثل على قيد التهيو، وجوب أن تكون هناك حالة للعنصر الحشوي المرتبط بمشارك غير موسوم الحالة، فالمشارك يجب أن تكون له حالة، تحول إليه عن طريق هذا العنصر المرتبط به، إذا ما كان له أن يأخذ دوراً من أدوار المحور. . ولذلك يجب أن يكون العنصر الحشوي في موقع موسوم الحالة، ولذلك يجب أن يكون هناك حالة رفع Raising في موقع الفاعل غير الموسوم الحالة في الجملة الرئيسية<sup>(٢)</sup> كما في الجملتين:

(١) انظر تفصيلات ذلك في: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ٧٣ - ٧٧.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٨٧ - ١٨٨.

## 1- There Seems to be aman in the room

وترجمتها: يبدو أن هناك رجلاً في الحجرة.

## 2- There Seems to be men in the room.

وترجمتها: يبدو أن هناك رجالاً في الحجرة.

ولا يمكن أن يكون لدينا جمل كالجملة:

## -There to be aman in the room.

بل يجب أن يكون لدينا بالأخرى . . . for there to be حيث نتلقى الكلمة: there حالة من حرف الجر: for ثم نقلها إلى المشارك: aman الذى يصبح جاهزاً الآن للوسم المحورى<sup>(١)</sup>.

مبدأ التأويل الشامل: «A principle of full Interpretation» .

يتطلب مبدأ التأويل الشامل وجوب أن يؤول تأويلاً ملائماً، كل عنصر من عناصر المستوى: الشكل الصوتي، والشكل المنطقي، اللذين يؤخذان على أنهما الحد المشترك بين علم التركيب بمعناه الواسع، وأنظمة استخدام اللغة، أى يتطلب أن يجاز العنصر بالمعنى الذى سبق إيضاحه، فلا يمكن أن يتجاهل - تماماً - أى عنصر من العناصر<sup>(٢)</sup>.

ففى المستوى: الشكل الصوتي:

يجب أن يجاز كل عنصر صوتي عن طريق لون من التأويل المادى، فالكلمة: book مثلاً، تتمتع بالتمثيل الصوتي: buk ولا يمكن أن تمثل بالصورة: fbuk حيث تتجاهل كلية العنصرين: (f, r) وقد يكون ممكناً -

(١) المعرفة اللغوية ١٨٨ .

(٢) المعرفة اللغوية ٩٣ .

فقط - إذا ما كانت هناك قواعد خاصة، أو مبادئ تحذف هذين العنصرين<sup>(١)</sup>.

فاللغة إذن في ضوء التأويل الشامل، ينبغي أن تحدد لكل تعبير بنية، هي البنية التي ينبغي أن تساوي جميع صور التمثيل المختلفة، وهذه الصور هي، صورة التمثيل في مستويات:

- ١- البنية العميقة.
- ٢- البنية السطحية.
- ٣- الشكل الصوتي.
- ٤- الشكل المنطقي.

ويجب أن تترايط هذه الصور، بطريقة ملائمة مع البنية اللغوية، في شكل متابع لتطبيق قاعدة: انقل الألفاء، أو بصورة أكثر اتساعاً، قاعدة: أثر في الألفاء، بخصائصها المحددة.

- وينبغي أن تكون صور التمثيل الصوتي، نتيجة لتطبيق قواعد المورفولوجيا، والفونولوجيا، على صور التمثيل السطحي.

- وينبغي أن تكون صور التمثيل المنطقي، نتيجة لتطبيق قواعد مكون: الشكل المنطقي، التي قد تكون ثابتة، على صور التمثيل السطحي.

- أما صور التمثيل العميق، فإنها تفي بمطالب قديين: أحدهما: شكلي، والآخر: دلالي.

١- القيد الشكلي: ينبغي أن تطابق صور التمثيل العميق، مع مبادئ نظرية السين الباربية، فصور التمثيل في المستويات الأخرى، لا تتطابق

(١) المعرفة اللغوية ١٩٣، ومثال ذلك في العربية، كلمة: يس، حيث تمثل فونيمياً هكذا: yasin وتكتب صوتياً هكذا: ياسين: Yāsīn ولا تكتب صوتياً هكذا: ياسمين: مثلاً Yāsamin بإطالة العنصر الصوتي: الألف: ʾ وزيادة العنصر الصوتي الميم m وإطالة العنصر الصوتي: الياء آ.

بصورة عامة مع هذه المبادئ، فإذا ما نقل - مثلاً المركب VP إلى بداية الجملة، لتنشأ البنية: {VP (S..)} فسوف لا تتطابق هذه البنية مع نظرية السين البارية.

لكن هذه البنية السالفة الذكر في اللغة العربية، تعد من الأبنية التركيبية الصحيحة، بل إنها تمثل القسم الثاني، الذي يطلق عليه: الجمل الفعلية، لأنواع الجمل في اللغة العربية، ومن ثم فإن قواعد التكوين الشكلى تسمح بذلك في اللغة العربية، ومن ثم يجب إحداث تعديل لقوانين نظرية السين البارية، لتتواءم وتوافق مع قواعد التكوين العربى، وينبغى على الباحثين الحذر فى قبول مثل هذه القواعد!! حيث ينبغى التنويه بإمكانية وجودها ومن ثم قبولها.

٢- القيد الدلالى: ينبغى أن تكون صور التمثيل العميق، تمثيلاً خالصاً لبنية الشيتا بالمعنى الذى سبق إيضاحه، ويجب أن تفى صورتا التمثيل: المنطقى والصوتى بمطالب المبدأ العام: التأويل الشامل، وهو المبدأ الذى يتطلب وجوب أن يجاز كل عنصر بطريقة ملائمة.

يؤلف المستويان: المنطقى والصوتى، الحد المشترك بين ملكة اللغة والأنظمة الإدراكية الأخرى، وهكذا فالقيود المفروضة على هذين المستويين قيود خارجية external بمعنى ما.

فى المستوى، الشكل الصوتى، فإن المطلوب بوجه عام أن يكون كل قطع Segment صوتى قابلاً للتأويل الصوتى، باستخدام مبدأ ثابت، غير جوهرى external بالنسبة للغة الخاصة، والنحو الخاص.

وفي المستوى: الشكل المنطقي، فإنه ينبغي استخدام قيود الإجازة، مع التعبير عنها بشكل منظم، يرتبط بنظرية التأويل الدلالي، وبصورة أكثر اتساعاً، حيث يمكن أن نميز أولاً بين قيود الإجازة الخاصة بالإسقاطات القصوى maximal Projections، وتلك الخاصة بالإسقاطات غير القصوى: non maximal projections، التي تجاز بالنظر إلى الإسقاطات القصوى، التي تظهر ضمنها، أي إنها تجاز عن طريق نظرية السين الباربية<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للإسقاطات القصوى، فإنه يتوقع وجوب أن يجاز خارجياً ex-ternal كل تركيب، يشار إليه بالرمز a إما كمشارك أو أثر لمشارك، وإما كمسند أو ربط، فإذا ما كان a مشاركاً، وجب أن يتحدد له دور محوري. وإذا ما كان مسنداً وجب أن يحدد دوراً محورياً، وإذا ما كان رابطاً، وجب أن يربط متغيراً (هو فوق ذلك مشارك، وواجب الربط بقوة).

ومن ثم، فإن قيود الإجازة المفروضة على تمثيل المستوى: الشكل المنطقي، تشبه تلك المفروضة على صور تمثيل: الشكل الصوتي، فيما عدا أن عناصر الصور الأولى، أكثر تعقداً، فالإسقاطات القصوى ذوات بني داخلية، لا قطوع صوتية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٩٦.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ١٩٧.

أنماط من التراكيب اللغوية العربية في ضوء نظرية النحو الكلى:

تحدثنا عن المبادئ والقوانين والأنظمة، التي أسهمت في بناء نظرية النحو الكلى، وبهنا بعد إلقاء الضوء على مفاهيم هذه الأنظمة والمبادئ، ودورها الذي تسهم به في تأسيس نظرية النحو الكلى، أن نقدم لهذه المبادئ والأنظمة من خلال الأنماط والنماذج اللغوية، في كل من اللغة الإنجليزية، واللغة العربية، لنعرف إلى أي مدى يمكن تطبيق هذه المبادئ على التراكيب اللغوية العربية.

تتألف نظرية النحو الكلى من أنظمة فرعية متنوعة، هذه الأنظمة هي:

١- نظرية السين البارية.

٢- نظرية الربط.

٣- نظرية الحالة.

٤- نظرية الشيتا.

٥- نظرية الفصل

- تعالج نظرية الفصل قيود المحلية المفروضة على النقل، التي تعلق الحالات المعينة، يشتمل كل نظام من هذه الأنظمة، على مجموعة من المبادئ، مع درجة محددة من تنوع معيار التغيير، إلى جانب مجموعة المبادئ المهيمنة، كمبدأ الإسقاط، ومبدأ التأويل الشامل، ومبدأ الإجازة. كما تلعب دوراً رئيسياً على مدى هذه الأنظمة الفرعية، مجموعة معينة من المفاهيم كمفهوم المجال، وما يرتبط به من مفهومي: التحكم المكوني والعمل Government Command.



ويحدد التفاعل بين هذه الوحدات modues، المتنوعة، بنية كل مسلسل من العناصر String، أي صور تمثيله في كل مستوى، فليست هناك قواعد لتراكيب خاصة، كالجملة الاستفهامية، وتراكيب الموصول والجمن المبنية للمجهول وتراكيب إعلاء الموقع، بل - حقا - هناك قواعد على الإطلاق بالمعنى التقليدي لهذه الكلمة في المناطق الرئيسية من مبحث النحو Syntax ويمكن التخلص بصورة خاصة من قواعد بنية العبارة إلى حد كبير، بل ربما التخلص منها بصورة كلية<sup>(١)</sup>.

ففى المثال: Who was john Persuaded to visit?

وترجمته: من أقنع جون بزيارته؟

ينبغي أن يتركز السؤال حول المعرفة الخاصة، التي يجب أن يكتسبها الطفل، التي يصيح قادراً على أن يحدد للجملة السابقة البنية التي يتركز عليها تأويلها الدلالى واستخدامها، وبعبارة أخرى، بقدر ما تسهم ملكة اللغة فى فهم هذه الجملة، ما الذى يجب أن يكون لدينا من معرفة خاصة أكثر مما هو متضمن فى الحال الأولية: S، حتى يتحقق هذا الغرض؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي الإحاطة بما يلى:

أولاً: يجب أن نعرف الخصائص المعجمية للكلمات، وإلا فلن نكون قادرين على فهم الجملة.

ثانياً: يجب أن نعرف أن الفعل: Visit فعل متعد، يتلقى دلاليًا مقولة تتحقق بصورة صحيحة، أى كمركب اسمى يقع مفعولاً به.

ففى الجملة العربية: استقبل بحفاوة وترحاب.

(١) انظر: المعرفة اللغوية ١٩٨.

يجب أن تعرف الخصائص المعجمية لكلمات الجملة السابقة: *قالفعل*: استقبال يفيد الطلب دلاليًا، والزيادة: صرفيًا، والبناء للمجهول: نحويًا. كما تدل الصفتان: حفاوة، وترحاب، على ارتباطهما بالفاعل العاقل، أما في الجملة الإنجليزية:

فإنه بمقتضى نظرية السين البارية، يجب أن تقوم الكلمة: *Visit* بدور الصدر في مركب فعلى.

وأنه بمقتضى مبدأ الإسقاط، يجب أن يظهر مفعوله، المركب الاسمي في التمثيل التركيبي: *Syntax*.

وبما أنه ليس هناك مركب اسمي ظاهر فيجب أن يكون هذا المفعول مقولة فارغة.

من قيم معايير التغيير في نظرية السين البارية الخاصة بالإنجليزية، أنها من اللغات التي (يقع فيها الصدر أولاً) ولذا، فإن المفعول به يصبح على يمين الفعل: *Visit*.

لكي يجاز المسند: *Visit* يجب أن يكون له فاعل، وذلك لأن المسند والفاعل يشكلان جملة: *S*.

وبما أن الفاعل ليس ظاهريًا، فمن الواجب أن يكون مقولة أخرى فارغة<sup>(١)</sup> وبعد التقدم الذي شهدته النظرية، فإن استخدام المقولات الفارغة، قد أصبحت تمثل في صور التمثيل العقلية، بشكل تحدده نظرية الأثر الخاصة بقواعد النقل، ومبدأ الإسقاط، والمبادئ المتنوعة للإجازة.

(١) المعرفة اللغوية ١٩٩.

ثمة أدلة شبيهة بمقولات أخرى فارغة، تتطلبها مبادئ النحو الكلى منها:

المقولة الفارغة: الضم: «PRO» وهي تبدو في أمثلة شيئاً بمتغير حر، وذلك مثل<sup>(١)</sup>

1- it is illegal (PRO to Vote twice)

وترجمته: ١ - غير قانوني (التصويت مرتين)

2- John is too Subborn (PRO to talk to)

وترجمته: جون أعند من (أن يتحدث إليه).

أو شيئاً أشبه بضمير مقيد مثل:

3- John decided (PRO to Vote twice)

وترجمته: قرر جون (أن يصوت مرتين)

4- John is too Subborn (PRO to talk to Bill)

وترجمته: جون أعند من (أن يتحدث إلى بل)

يلاحظ من الترجمات العربية المناسبة، لهذه الجملة غير المستقلة في اللغة الإنجليزية التي تتضمن الأبنية: س (أثراً) الخاصة بها، ضمناً أشبه بالمتغير الحر، يمكن ترجمته على أنه مصدر صريح غاب فاعله، أو على أنها مصدر مؤول، عنصره الفعلي مبنى للمجهول، كما هو واضح من المثالين ١، ٢ اللذين ترجمتهما:

١ - غير قانوني (التصويت مرتين)

٢ - جون أعند من (أن يتحدث إليه)

ففاعل التصويت يمكن أن يكون أي شخص يحدده السياق الخارجي،

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢١٧ - ٢١٨.

ومن ثم فإننا نعد الجملة: (غير قانوني تصويت المرء مرتين) مرادفة للجملة:

١- حيث إن كلمة المرء: فاعل المصدر الصريح، هي البديل المعجمي، لأي شخص يحدده السياق، مثل: محمد، إبراهيم، علي... إلخ.

كما يمكن أن يكون - كذلك - فاعل كلمة: التحدث في الجملة:

٢- كما هو واضح من قولنا: «جون أعند من أن يتحدث إليه/ إليه أحد، حيث إن الفاعل المستتر: «أنت» أو: الاسم: «أحد» يشير إلى أي شخص يحدده السياق كذلك<sup>(١)</sup>.

وأما ترجمة الجملة غير المستقلة، المتضمنة: «لضم» أشبه بضمير مقيد، فتتحقق بمقابل عربي هو: مصدر مؤول، عنصره الفعلي مبني للمعلوم، يتصرف لما يقيد الضم، أي يكون الضم فاعلاً له يقيد مرجع سابق، كما في المثال: ٣، ٤ وهما:

٣- قرر جون (أن يصوت مرتين).

٤- جون أعند من (أن يتحدث إلى بل).

حيث فاعلا الفعلين: «يصوت»، و «يتحدث» وهما ضممان مقيدان بكلمة: جون<sup>(٢)</sup>.

ولعل ما ذكره ابن مالك في الفيتة بقوله<sup>(٣)</sup>:

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢١٨ حاشية ١٨٦.

(٢) انظر: المعرفة اللغوية ٢١٨ حاشية ١٨٦.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٧١ / ٢.

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل  
 عنه بنصب لفظه أو المحل  
 فالسابق انصبه بفعل أضمراً  
 حتمًا موافق لما قد أظهرنا

لعل هذا الفعل الذى أضمراً على سبيل الحتم، كما ذكر، أى ليس له صورة لفظية البتة، ولا تكون له بنية صوتية فى الكلام.. هذا الفعل المضمراً، الذى ليس له صورة صوتية، هو ما يطلق عليه الـ PRO الضم لدى تشومسكى.

ويشرح ابن عقيل قول ابن مالك بقوله<sup>(١)</sup>:

«وقوله السابق: انصبه.. إلى آخره، معناه أنه إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة، فيجوز لك نصب الاسم السابق، واختلف النحويون فى نصبه: فذهب النحويون إلى أن ناصبه فعل مضمراً وجوباً، لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر ويكون الفعل المضمراً موافقاً فى المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى - نحو قولك: «زيداً ضربته» إذ التقدير: «ضربت زيداً ضربته» وما وافق معنى دون لفظ، كقولك فى «زيداً مررت به» إذ التقدير: «جاورت زيداً مررت به» وهذا ما ذكره ابن مالك.

أما المذهب الكوفى، فإنه يقول بأنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وعلى هذا فلا يكون ذلك من مقولة الـ PRO الضم، إذ شرطها أن تكون بنية غير صوتية ويحدد ابن مالك حالة النصب بالحتم قائلاً<sup>(٢)</sup>:

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٧٢.

(٢) شرح ابن عقيل ٢ / ٧٢.

والنصب حتم إن تلا السابق ما  
 يختص بالفعل، كأن وحيشما  
 ويشرح ابن عقيل هذا بقوله<sup>(١)</sup>:

«فأشار المصنف . . بقوله: «والنصب حتم . . إلى آخره» ومعناه أنه يجب  
 نصب الاسم السابق، إذ وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدوات الشرط،  
 نحو: إن وحيشما، فنقول: «إن زيدا أكرمه أكرمك» و «حيشما زيدا تلقه  
 فأكرمه» فيجيب نصب: «زيداً» في المثالين، فيما أشبههما، ولا يجوز الرفع  
 على أنه مبتدأ، إذ لا يقع بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وقوع الاسم  
 بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء.

كقول النمر بن تولب: (الكامل)

لا تجزعى إن منفس أهلكته  
 فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

تقديره: «إن هلك منفس».

وهذا التقدير الذى ذكره ابن عقيل، يتفق مع مقوله الـ PRO المضم،  
 حيث قدر فعلاً، ليس له صورة صوتية، هو الذى قام برفع المركب  
 الاسمى: منفس<sup>(٢)</sup>.

وأما مبدأ الإسقاط الذى يتطلب أن تمثل تكلمات الصدر فى كل مستوى  
 تركيبى: البنية العميقة، والبنية السطحية، والمستوى الشكلى المنطقى،

(١) شرح ابن عقيل ٢ / ٧٢ - ٧٣.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢ / ٧٢ - ٧٩، حيث يذكر أحوالاً عديدة تتحقق فى بعضها مقوله الـ  
 PRO المضم.

وذلك بحيث يجب بوجه خاص أن تمثل المفاعيل: Object ولكن هذا المبدأ لا يقول شيئاً بخصوص ما يكون فاعلاً، وهكذا فإنه يميز بين ما يسميه إدوين ويليامز: «المشاركات الداخلية» (internal argument) والمشاركات الخارجية «external argument».

يتطلب مبدأ الإسقاط إذن وجوب أن يتحقق الأول تركيبياً، لكن لا يتطلب ذلك بالنسبة للثاني، على الرغم من أن هذه المشاركات الخارجية، يلزم وجودها كفاعلين للإسناد (إما كمشاركات أو كعناصر من قبيل الحشو). ويؤلف هذان المبدآن، مبدأ الإسقاط، ويتطلب أن يكون للجمل فاعلون، وجود ما يطلق عليه: مبدأ الإسقاط الموسع «Principel extended projection»<sup>(١)</sup>.

وفيما ترى روتشتاين أن عنصرى مبدأ الإسقاط الموسع مترابطان في الحقيقة ارتباطاً دقيقاً، حيث يمكن أن ينظر إلى الصدر المعجمي على أنه وظيفة معجمية Lexical Function غير مشبعة Unsaturated أى: غير متحقق لها ما تريد (بالمعنى الفريجي Fregean تقريباً) مما لم تزودنا بمشاركات ملائمة تفي بمطالب الأدوار المحورية التي يحددها<sup>(٢)</sup>.

فإن تشومسكى يرى بأننا قد ننظر إلى الإسقاط الأقصى<sup>(٣)</sup> (بصرف النظر عن هذه العناصر، التي هي شبه إحالية، المركب الاسمي والجملة) على أنه

(١) المعرفة اللغوية - ٢٢٠.

(٢) المعرفة اللغوية - ٢٢٠.

(٣) الإسقاط الأقصى هنا معناه: الجملة فهي غير مشبعة تركيبياً ما لم تملك فاعلاً.

انظر: المعرفة اللغوية - ٢٢٠ حاشية ١٨٨.

وظيفة تركيبية Syntatic function غير مشبعة، ما لم تزودنا بالفاعل الذى تسند إليه<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فإن مبدأ الإسقاط الموسع، يعد طريقة خاصة للتعبير عن المبدأ العام القائل بوجوب أن تشبع الوظائف كلها.

أما مونتالبيتي، فإنه يقدم نوعاً مختلفاً من الأدلة للاقول بوجود: الضم PRO بخصائصة السالفة الذكر، وبين ضميرى خالص فارغ empty pure pronominal قد نسميه بالعنصر PRO، والقسيم الفارغ للضمائر المعجمية «Lexical Pronouns» ويظهر هذا العنصر، إما كعنصر حشو أو كفاعل لجملته ذات زمن tensed Clause مع دلالة إحالية محددة<sup>(٢)</sup>.

وتعد الجمل المبنية للمجهول من الجمل التى لها موقع ضمنى غير متحقق، يحدد له الدور المحورى العادى، الذى يحدد للفاعل، وهو دور محورى قد ينقل إلى ما يرتبط به من تركيب الجار by.

وقد فطن لذلك العلماء العرب، حيث أطلق سيبويه على هذا البناء للمجهول مصطلح: «الفعل الذى لم يسم «فاعله» أى: الفاعل الضمنى<sup>(٣)</sup> غير متحقق! وهذا الفاعل الضمنى يطلق عليه «نائب الفاعل» يتحدد له دور محورى، وينقل هذا الدور - أيضاً - إلى الجار والمجرور فى اللغة العربية، وقد ذكر ذلك العلماء العرب<sup>(٤)</sup>.

كما يصدق - أيضاً - على التراكيب المشتقة، كتراكيب التأسيس، ما أسلفناه فى تراكيب المبنى للمجهول، وتؤكد الأمثلة التالية ذلك:

#### 1- The destruction of the city by barbarians.

(٢) المعرفة اللغوية ٢٣١.

(١) المعرفة اللغوية ٢٢٠.

(٤) الكتاب ١ / ٢٢٣.

(٣) الكتاب ١ / ٤٢.



وترجمتها: تدمير المدينة من الهمجين .

2- The destruction of the city (PRO to prove apoint).

وترجمتها: تدمير المدينة (لإثبات وجهة النظر)

هذه الأمثلة، تشير إلى وجود فاعل ضمني، ولكنها أمثلة تختلف عن أمثلة المبنى للمجهول، وهنا من الممكن أن يوجد الفاعل في موقع اسمي «nominal Position» لا في موقع المحدد «DET Position» وذلك كعنصر أشبه بالضم<sup>(١)</sup>.

= نقل الحال: «Case Transfer» .

وهي عبارة عن الأزواج التي تتألف كل منها من عنصر حشوي ومشارك،  
ففي المثال: - There is aman in the room

فإن الزوج (There - aman) يشبهان المؤلف من عنصر حشوي. ومشارك السلسلة في أن عضوه الأول، يشغل موقعاً من المواقع الموسومة الحالة، وعضوه الثاني يشغل كذلك موقعاً من مواقع التحديد المحوري. وتنتقل حالة العنصر الأول إلى العنصر الأخير، الذي يصبح متهيئاً بذلك للوسم المحوري<sup>(٢)</sup>.

لقد أعادت التعديلات والتطورات التي أحدثتها النظرية في طورها الأخير، أعادت التفكير في مشكلة الإعراب، وهي مشكلة تتمحور حول:  
(١) المعرفة اللغوية ٢٣٤ وانظر: الكتاب ١ / ٢٢، ١ / ١٠٨، ١ / ١٧٥، ١٧٦ في عمل اسم الفاعل وشروطه وكذا: ١ / ١٠٨ في عمل اسم المفعول وشروطه.  
وكذا: ١ / ١١٥ - ١١٦، ١ / ١٥٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣ في عمل المصدر، وشروط هذا العمل في عمل المصادر والمشتقات بأنواعها وكذا شرح ابن عقيل ٣ / ٦٨ وما بعدها.  
(٢) المعرفة اللغوية ٢٣٤ .

كيف تستخدم معرفة اللغة؟ ومن المعلوم، أن برامج الإعراب تقوم على القواعد بصورة نمطية، فالمعرب The parser يعكس - في الواقع - نظاماً ما للقواعد، ويسأل عن الكيفية التي يمكن أن تحدد بها هذه القواعد بنية مسلسل من العناصر يحلل كلمة كلمة<sup>(١)</sup>.

إنه ينبغي ألا تؤسس المعربات Parsars، على القواعد إطلاقاً، بل ينبغي أن تؤسس بالأحرى عن الخصائص المعجمية Lexical Propetties ومبادئ النحو الكلي، التي تحدد الأبنية عن طريق هذه الخصائص<sup>(٢)</sup>.

فالمعربات المؤسسة على القواعد، غير معقولة من نواح معينة:

- يتزايد تعقد الإعراب تزايداً سريعاً كلما اتسعت القواعد.

- سوف تتطلب اللغات معربات مختلفة حق الاختلاف، إذا ما كانت هذه

المعربات، مؤسسة على القواعد، وذلك لما يبدو من أن اللغات تختلف اختلافاً جوهرياً، إذا ما نظر إليه من منظور القواعد<sup>(٣)</sup>.

وفيما يلي نقدم بعض الصور من التأثيرات الإمبيريقية، وما تحدثه من

تغييرات في معايير التغيير (البارامترات).

(١) المعرفة اللغوية ٢٧٢ وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها حول الاحتفاء بقريظة الإعراب لدى العلماء العرب ٢٠٥ وما بعدها.

(٢) المعرفة اللغوية ٢٨٢ وكذا اللغة العربية معناها حيث يؤكد د/ تمام حسان أن اقتران اللفظية وهي:

١- العلامة الاعرابية. ٢- والرتبة. ٣- الصيغة.

٤- المطابقة. ٥- الربط. ٦- التضام.

٧- الأداة. ٨- النغمة.

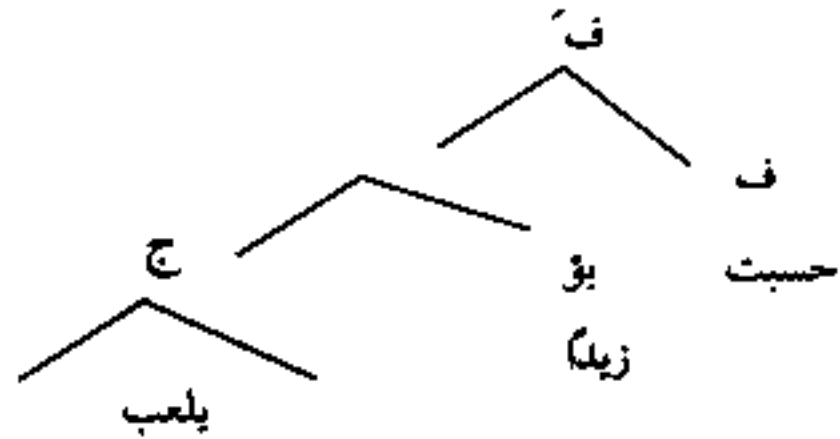
تغنى عن العوامل، وأن تضافر القرائن كلها أو بعضها، أو بحسب ما تقتضيه طبيعة التركيب اللغوي، تمكن من إيضاح المعنى الوظيفي النحوي.

انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٥ - ٢٤٠.

(٣) المعرفة اللغوية ٢٨٢.



نجد بأن الجملة الثانية -٢- تسند إلى بنية التحليل الشجري التالية:

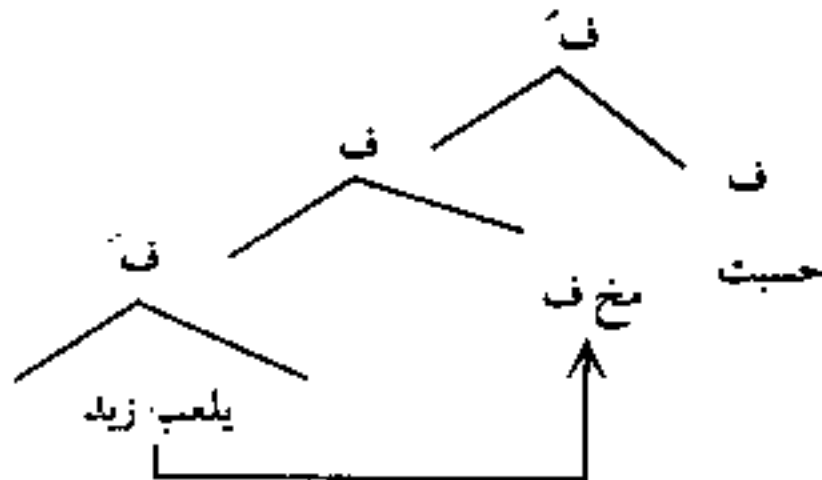


أما فرضية المخصص، التي يذكرها تشومسكي<sup>(١)</sup>:

حيث يرى بأن المركب الاسمي، لا يولد في القاعدة في موضع لا يمكن أن يأخذ فيه دوراً محورياً ومن ثم، فكل عنصر يحتل موقعاً لا يمنحه دوراً محورياً، يعتبر عنصراً منقولاً، وهذا يعني أن: زيداً، الذي لا يسند له فعل: حسب، دوراً دلاليًا لا يمكن أن يولد في القاعدة باعتباره مفعولاً للفعل، بل يعتبر منقولاً إلى هذا الموقع انطلاقاً من موقع أصلي، ويمنحه دوراً محورياً.

ووفقاً لفرضية المخصص، حيث ينقل الفاعل أو المفعول، إلى مخصص

الجملة الفعلية فإننا نوضح ذلك من خلال التحليل الشجري الآتي:



(1) N, Chomsky: Lectures on government and binding, 1981.

هذا النقل من الموضوع إلى المخصص، لا تبرره قواعد تحويلية مناسبة،  
مسئولة عن هذا النقل<sup>(١)</sup> لأننا لا نعرف إذا كان من الجائز أن تولد تعبيرات  
محيطة في مواقع لا تمنحها دوراً دلاليًا.

فثمة أداة بحث إذن من شأنها أن تحدد بالضبط القيود المتنوعة للنحو  
الكلّي وأماكن أو مواضع تطبيقها، وتوضح الأمثلة التالية ذلك:

### A

1- Who does John believe {the Ceain that (Bill sawe)}

وترجمته: من يعتقد جون (ما زعم من أن (بل رأى أ))

2- What does john Know to Whom J (Bill gave ej ej)}

وترجمته: ماذا يعرف جون لمن (أعطى أ بل))

3- To Whom does John Know What j (Bill gave ej)

وترجمته: لمن يعرف جون ماذا (أعطى أ بل)

### B

1- What J did you wonder how j (to do ej ej)

وترجمته: ماذا تتساءل كيف (نفعل أ)

2- How J did you wonder what J {to do ej ej}

وترجمته: كيف تتساءل ماذا (نفعل أ)

ونلاحظ من الأمثلة السابقة:

أن نظرية الفصل تخرق الأمثلة: ١، ٢، ٣ في المجموعة: A، وذلك

(١) انظر تفصيلات ذلك في: اللسانيات واللغة العربية ٦٢ - ٦٣.

لأن تركيب Who قد نقل أبعد مما ينبغي، ولكن الجمل المناظرة في نموذج اللغتين اليابانية والصينية، كما يلاحظ هوانج، هي جمل صحيحة مع وجود تركيب الـ Who في أماكنها الأصلية.

ولذا نستنتج أن قيود نظرية الفصل تطبق على مبحث التركيب الحقيقي، أي على صور تمثل البنية السطحية أو القواعد التي تشكلها، لا على صور التمثيل المنطقي، أو القواعد التي تحول إليها الأبنية السطحية.

ومسبب ذلك أن نموذج الإنجليزية، يختلف عن نماذج الصينية واليابانية في البنية السطحية، لا في المستوى، التمثيل المنطقي<sup>(١)</sup>.

ويذكر تشومسكي أن أفعالاً مثل: Believe في اللغة الإنجليزية، يمكن أن تسند الإعراب إلى مركب اسمي باختراق حد الجملة، الذي عادة ما يكون حاجزاً مانعاً، لكل وسم إعرابي (وكذلك يكون مانعاً حد كل إسقاط أقصى)<sup>(٢)</sup>.

هذا الإسناد الذي يعتبره تشومسكي استثنائياً، يتحول في نهاية المطاف إلى إعراب كلي، بالنظر إلى أن كل اللغات التي لها أفعال، مثل: Believe في حدود علمنا - تسند إعرابياً إلى المركب الاسمي الذي يسلك سلوك المفعول.

أما في اللغة العربية: فإن كل الأفعال المنتمية إلى طبقة أفعال المراقبة، تسند إعرابياً عبر حد جملة أو حد إسقاط أقصى بطريقة استثنائية<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢٨٥.

(2) N, Chomsky: Remarks on core Grammar, Mspisa, Scuola, normal superiore, 1979.

(٣) اللسانيات واللغة العربية ٦٤.

أما بالنسبة لترجمة الأمثلة السالفة إلى اللغة العربية، فإن النتائج، التي ذكرها تشومسكي للأمثلة ١ ، ٢ ، ٣ في المجموعة: A فإنها تنطبق على اللغة العربية.

ففي المثال الأول: ١ - من يعتقد جون (مازعم من أن بل رأى أ) حيث يرتبط الأثر بأداة الاستفهام.

وفي المثال الثاني: ٢ - ماذا يعرف جون لمن (أعطى أ أ بل)

حيث الأثر الأول مرتبط بـ: ماذا، وحيث الأثر الثاني مرتبط بـ: من

وفي المثال الثالث: ٣ - لمن يعرف جون ماذا (أعطى أ أ بل)

حيث الأثر الأول مرتبط بـ: ماذا، وحيث الأثر الثاني مرتبط بـ: من<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا، أنه إذا صحت الجمل الخبرية التالية، لا تصح الجمل

الاستفهامية المتولدة عنها بالسؤال عما تحته خط، والجمل الخبرية هي:

١ - يعتقد جون ما زعم من أن بل رأى شخصا ما.

٢ - يعرف جون أن بل أعطى شيئا ما لشخص ما.

٣ - يعرف جون أن بل أعطى شيئا ما لشخص ما.

كما يصح بالنسبة للغة العربية - أيضاً - ما أشار إليه تشومسكي بخصوص

الأمثلة: ١ ، ٢ في المجموعة: B، فالبنية العربية المناظرة للبنية: ١ .

صحيحة، في حين أن البنية المناظرة للبنية: ٢، ليست صحيحة.

ففي المثال الأول: ١ - ماذا تتساءل كيف (نفعل أ أ)

حيث الأثر الأول الأول مرتبط بـ: ماذا، والأثر الثاني مرتبط بـ: كيف

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢٨٥ حاشية ٢٧٦.

وفي المثال الثاني ٢- كيف تتساءل ماذا (نفعل أ أ).

حيث الأثر الأول مرتبط ب: ماذا، والأثر الثاني مرتبط ب: كيف ومعنى هذا أنه لو صححت الجملة الخبرية: ١، وصحت الجملة الاستفهامية المتولدة عنها بالسؤال عما تحته خط، وهي الجملة التي تناظرها البنية: ١، وتصح أيضاً الجملة الخبرية: ٢، لكن لا تصح الجملة الاستفهامية عنها بالسؤال عما تحته خط، وهي الجملة المناظرة، للبنية: ٢، والجملة الخبرية هي:

١- تتساءل كيف تفعل شيئاً ما.

٢- تتساءل عن الطريقة التي تفعل بها شيئاً ما<sup>(١)</sup>.

وبعد ذلك، نستطيع أن نخلص إلى أن ترابط البنية العميقة بالبنية السطحية عن طريق قاعدة: «انقل الألفا» إنما هي فرضية إمبيريقية، وأن قاعدة: «انقل الألفا» ذات خصائص محددة، تتضمن الموقعين المترابطين عن طريق النقل.

وأنه من غير الممكن - بصفة خاصة - أن تباعد بالمعنى المحدد بنيويًا أحد الموقعين على الآخر بأكثر مما ينبغى<sup>(٢)</sup>.

كما نستطيع أن نعتقد في أن البنية السطحية بنية مشتقة من البنية العميقة، بتطبيق قاعدة: «انقل الألفا» وقد يتصور هذه القاعدة بصورة بديلة على أنها تنسحب في الواقع على البنية السطحية، كي تجرد منها، عن طريقها - أي القاعدة البنية العميقة.

(١) انظر: المعرفة اللغوية ٢٨٥ حاشية ٢٨٦.

(٢) المعرفة اللغوية ٢٩٠.



ومعلوم أن مستوى التمثيل: الشكل الصوتي، مشتق من البنية السطحية عن طريق قواعد المورفولوجيا والفونولوجيا، ويعبر عن الجمل في هذا المستوى بالصورة الصوتية، مع تعيين حدود المكونات<sup>(١)</sup>.

أما مستوى التمثيل: الشكل المنطقي: فيشتق من البنية السطحية، عن طريق قاعدة: «انقل الألفا» لتحديد الحيز، لكنه لا يخضع فيما يبدو، لقيود نظرية الفصل<sup>(٢)</sup>.

إن وحدات النحو الكلي من ثم، تتحدد على أساس من هذه الافتراضات، مع القيم المحددة لمعايير التغيير، بالنسبة لبنية كل من التراكيب العميقة والسطحية والمنطوقة والمنطقية.

ومن المفترض أن مستوى الشكل الصوتي والشكل المنطقي، هما الحدود المشتركة interface بين البنية الشكلية Formal والمكونات الأخرى للعقل/ الدماغ، التي تتفاعل مع ملكة اللغة (بالمعنى المحدد في هذه المناقشة) في استخدام اللغة في التفكير والتأويل والتعبير<sup>(٣)</sup>.

ثمة مبدأ يطلق عليه: «مبدأ المرأة» للعالم بيكر، يجزم هذا المبدأ بأن طبقية البنية المورفولوجية، تعكس البنية التركيبية بالمعنى المحدد لذلك، فمثلاً إذا ما كانت اللغة تتمتع ببنية مورفولوجية تشير إلى تطابق الفعل مع فاعله، وإلى صورة المبني للمجهول أنها هي البنية:

(١) انظر تفصيلات ذلك في: مظاهر النظرية النحوية ١٨٥ وما بعدها، ونظرية تشومسكي اللغوية ١٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر المعرفة اللغوية ٢٩٠ - ٢٩١.

(٣) انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٢.

## (Verb - Passive - agreement)

لزم حيثئذ أن تطبق عملية البناء للمجهول قبل التطابق، كما يطابق المبنى

للمجهول فاعله السطحي، كما في: .- The books were read.

وهو الوضع العادي في اللغات ذوات السمات المورفولوجية<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) المعرفة اللغوية ٢٩٣.



### أهم نتائج البحث:

- ١- تعد نظرية النحو الكلى مرحلة متطورة من مراحل النظرية التوليدية التحويلية التي جاءت ثمرة من ثمار الأعمال والبحوث والدراسات، التي تركزت على مقولة وحدة التركيبات الجينية لعقول البشر جميعاً.
- ٢- وتأسيساً على ذلك، فقد تحول الهدف الرئيسي في الدراسات اللغوية، من مجرد الوصف، للغة المجسدة (المنطوقة) إلى محاولة التفسير للملكة اللغوية، عند الإنسان، التي تسمى باللغة المبنية داخلياً، في عقول البشر.
- ٣- يرفض علماء النحو الكلى فكرة البنيويين التي تقول بأن اللغات الإنسانية تختلف فيما بينها اختلافاً لا يمكن تحديده، وأن الكلام الإنساني يتنوع تنوعاً لانهائياً، ويرون بأن اللغة الإنسانية على العكس من ذلك لا تتنوع بلا حدود، وأن النحو الكلى، وإن كان يسمح بتنوع في بعض اللغات فإنه يقرر بأنه تنوع لا نهائي.
- ٤- أسهمت نظرية الملامح المميزة في الدراسات الصوتية إسهاماً كبيراً في بناء نظرية النحو الكلى، حيث اعتمد تشومسكى وأتباعه على فكرة القوانين والقواعد العامة، التي تصلح أساساً للحكم على الأصوات الإنسانية بوجه عام، اعتمد عليها في بناء أسس ومعايير عامه - أيضاً - تصلح أساساً للحكم على النحو العامي!
- ٥- تعتمد نظرية النحو الكلى في قواعدها العامة، على أفكار عامة في

اللغات الإنسانية منها: الموضوع والمحمول، والمسند والمسند إليه، وغيرها من الخصائص العالمية للغات الإنسانية.

٦- نظرية النحو الكلى من ثم هي نظرية اللغة المسببة داخلياً، وقضايا النحو الكلى، هي قضايا نظرية العقل، التي تمثل الأبنية والتراكيب في عقول المتكلمين، وهي تحديد للمبادئ النظرية الممثلة بيولوجياً، التي تؤلف مكوناً واحداً من مكونات العقل الإنساني، وهو ملكة اللغة.

٧- اعتمدت نظرية النحو الكلى على مجموعة من الأسس ومعايير التغيير (البارامترات) العامة، التي تمكن الباحثين والدارسين من تفسير اللغة وقواعدها، تتمثل فيما يلي:

(أ) مبدأ الاسقاط الذي يعد بديلاً لقواعد بنية العبارة، التي اعتمدت عليها النظرية التحويلية في مراحلها الأولى، ويتضمن هذا المبدأ مجموعة من القيود التي تحكم صور التمثيل التركيبي المختلفة مثل: قيود الاجازة وشروطها.

(ب) معيار الثبات وما يتضمنه من قيود على الأدوار المحورية.

(ج) قيد التهيؤ للوسم المحوري، وقواعده وصوره الشكلية والدلالية.

٨- أقامت الدراسة تطبيقات وتحليلات في اللغة العربية، وفقاً لأسس نظرية النحو الكلى وقواعدها، لاختبار مدى مصداقيتها على التراكيب العربية، حيث أثبتت التطبيقات فعالية هذه الأسس وإمكانية تطبيقها، للوصول إلى أنظمة القواعد التركيبية والتداولية والدلالية، من خلال الاعتماد على الأبنية السطحية (المنطوقة فعلياً) ومنها على سبيل المثال:

( أ ) التراكييب الاستفهامية .

( ب ) التراكييب الموصولة .

( ج ) تراكييب البناء للمجهول ، وغيرها من التراكييب .

٩- أعادت نظرية النحو الكلى لفكرة العامل قيمته واعتباره ، وأن احتفاء العلماء العرب القدامى به في دراستهم النحوية ، إنما يتفق مع أحداث ما توصلت إليه النظريات الحديثة من ضرورة الاعتماد على معطياته ومتطلباته ، كالاتماد على نظرية الربط ، ونظرية الأثر ، في كشف اللثام عن حقيقة الربط والترابط بين مكونات التراكييب اللغوية ، والوقوف على صور التمثيل الدلالي ، من خلال الأبنية السطحية .

١٠- أثبت الدراسة أن ثمة قواعد خاصة تتسم بها التراكييب اللغوية العربية ينبغي أن يراعيها الباحثون والدارسون في إطار نظرية النحو الكلى وقواعدها حيث تستوجب هذه الخصوصية ضرورة إيجاد المعايير والأسس المناسبة التي تتواءم مع التراكييب العربية .



## التراكيب اللغوية العربية في ضوء امتداد النظرية النموذجية الموسعة

### مقدمة

شهدت النظرية التوليدية التحويلية تقدماً كبيراً، وتطوراً شاملاً في مرحلتها الأخيرة، التي يطلق عليها: مرحلة الامتداد للنظرية النموذجية الموسعة.

وقد قام علماء النظرية بعمل العديد من التعديلات والإضافات، التي تركزت حول تحول الاهتمام، من مجرد وصف اللغة وتراكيبها إلى آفاق واسعة تتمثل في محاولة تفسير اللغة، باعتبارها ملكة إنسانية.

وتضافرت جهود علماء النظرية في شتى تخصصاتهم، بزيادة العالم اللغوي الشهير: نوح تشومسكي (N. Chomsky) في محاولة الوصول إلى قواعد وأسس ونظريات مفسرة تمكنهم من إحكام دقيق، حول تفسير المعرفة اللغوية في عقول المتكلمين، على أساس كونها: معرفة لغوية إنسانية عامة.

وقد أثمرت البحوث والدراسات والتجارب المختلفة، على كثير من اللغات الإنسانية، في الوصول إلى مجموعة من النظرية المفسرة الهامة، وقد آتت هذه النظريات أكلها، وأسفرت عن نتائج هامة تؤكد قدرتها على تحليل اللغات والأنحاء الخاصة.

ولما كانت اللغة العربية الفصحى، ومستوياتها المختلفة، بحاجة ماسة إلى ضرورة تطبيق مثل هذه النظريات الحديثة، لاكتشاف مدى تطابق ما



توصل إليه العلماء العرب من نتائج وأحكام، مع نتائج هذه النظريات وأحكامها فإن تطبيق هذه النظريات الحديثة على القواعد اللغوية العربية، وعلى تراكيبيها المختلفة، أمر ضروري وهام، ويجب على الباحثين والدارسين العرب أن ينهضوا بإنجازها، وأن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل تحقيقه، خدمة لهذه اللغة العربية الكريمة، لغة القرآن الكريم، ولتكون مثل هذه الدراسات والبحوث إسهاماً متواضعاً، نقدم من خلاله، ما توصلنا إليه من نتائج، تكون توطئة وتمهيداً لبحوث أكثر وأعمق، يقدمها طلاب البحث اللغوي العربي مستقبلاً، من ناحية، وللمهتمين بالدراسات اللغوية بعامة من ناحية أخرى، وتعمد هذه الدراسة على ما تقدمه النظرية التوليدية التحويلية، في طورها الأخير، طور الامتداد للنظرية النموذجية الموسعة.

وأهم النظريات المفسرة، التي استحدثتها النظرية في هذا السيل:

#### ١- نظرية السين البارية: (١) "Xbar"

وتشمل هذه النظرية على قواعد التكوين والمعجم، والقواعد التحويلية في صورتها المختصرة، وكذا: المكونات الدلالية والفونولوجية، وقواعد التفسير في قواعد: بنية العبارة، والقواعد الانتقائية، والقيود السياقية المختلفة.

#### ٢- نظرية التحكم المكوني والعمل:

حيث أولت النظرية في هذه المرحلة الأخيرة اهتماماً بفضية العامل

(١) وهي تعنى المقولات اللغوية، التي لم يتحدد لها دور أو إسقاط تركيبي أو دلالي أو صوتي، أو غيرها من المكونات.

والرمز: س، يعنى المواقع الشاغرة (الفاغرة) التي لم يتحدد لها دور أو إسقاط، على كثافة المكونات.

والربط السياقي، تلك القضية، التي تركزت عليها البحوث والدراسات النحوية عند العلماء العرب القدامى.

### ٣- نظرية الربط:

فلقد تركزت بحوث العلماء ودراساتهم، في نظرية الربط، على دور: المقولة الفارغة<sup>(٢)</sup>، التي أولها تشومسكي أهمية، من خلال دراسة كل من:

- ( أ ) أثر المركب الاسمي      (ب) المتغير      (ج) الضم  
( د ) ال PRO.

مع دراسة أثر كل من المقولات الفارغة، على التركيب اللغوي، وما ينبغي أن تكون عليه كل مقولة من أسس وأحكام.

### ٤- نظرية الحالة:

وما تقوم به هذه النظرية من دراسة جمل المصادر، فوات الفاعل، في اللغة الإنجليزية، وإسهامها في إلقاء الضوء، على التراكيب اللغوية العربية المناظرة، ومدى اتفاق الحالات الإعرابية، والمواقع الداخلية، لأنماط الجمل العربية، مع أسس هذه النظرية وقواعدها.

وأرجو أن تكون هذه الدراسة، قد حققت الهدف، المتمثل في جعل اللغة العربية، دائماً في محور اهتماماتنا، وأن تسهم قواعدها وقوالبها وتراكيبها إسهاماً فعالاً في اختبار مصداقية النظريات والمناهج اللغوية الحديثة، لتتمكن من مواكبة ما يطرأ على هذه المناهج من تطوير وتحديث.

والله ولي التوفيق، ، ،

(٢) وهي عبارة عن الضمائر المترة، التي لا تتمتع بصورة صوتية.



النظريات المفسرة



### أولاً: نظرية: السين البارية: "Xbar"<sup>(٣)</sup>

كل مقولة معجمية: «Lexical Category» يرمز لها بالرمز: س، وهذا الرمز، يشير إلى: أ، ف، د، ظ<sup>(٤)</sup> على التوالي: اسم أو فعل أو أداة أو ظرف وبالإنجليزية: X تشير إلى: N أو V أو A أو P.

وتشغل موقع الصدر في المقولة: س١ (X 1) أى: مقولة: السين البارية، التي تتألف من المقولة المعجمية: س (X) وتكملاتها.

ويمكننا افتراض أن المقولة: س١ (X 1) هي إسقاط المقولة: س (X) ويفترض كذلك وجود إسقاط آخر، هو الإسقاط: س٢ (X 11) الذي يتألف من المقولة: س١ (X 1) مقولة: السين البارية ومخصصها Specifier حيث يكون مخصص المقولة: س١ (X 1) هو المحدد: «determiner» DET الأدوات: «articles»، أداة التعريف أو التأكيد أو الأسوار أو مركب الملكية الاسمي: م أ (NP) «Possessive» ويسمى الإسقاط: س٢ (X 11) الإسقاط الأقصى mayinal projection للمقولة المعجمية: س (X) أى صدر

(٣) تشمل نظرية: السين البارية، على ما ورد في القاعدة التوليدية في النظرية الموسعة، كما وردت في كتاب: مظاهر النظرية النحوية، سواء ما يتعلق منها بالمكون التركيبي، وما يشمل عليه من قواعد تكوين ومعجم، مع اختصار شديد للمكون التحويلي إلى مجرد: انقل الألفا وكذا: المكون الدلالي والمكون الفونولوجي وما تشمل عليه هذه المكونات من قيود انتقالية، كما تشمل نظرية السين البارية، على قواعد بنية العبارة، وما تشمل عليه من قواعد التفريع والقوانين الانتقالية، والسماط السياقية.

انظر، تفصيلات ذلك في: مظاهر النظرية النحوية ١٦٨ وما بعدها.

ونظرية تشومسكي اللغوية ١١٣ وما بعدها.

(٤) تشير: س: إلى مواقع المكونات الفارغة التي لم يتحدد لها دور أو إسقاط.

وتشير الرموز: أ، إلى: الاسم، ف: إلى: الفعل، د: إلى: الأداة، ظ: إلى: الظرف.

المقولة: س<sup>١</sup> (X 1)<sup>(٥)</sup>.

وتعد الرموز التقليدية: م أ، و: م ف، و: م د و: م ظ، أي (مركب اسمي ومركب فعلي ومركب أداة ومركب ظرفي، هي الإسقاطات القصوى الخاصة بالمقولات: أ، ف، د، ظ) على التوالي<sup>(٦)</sup>.

ويتحدد ترتيب العناصر، بتعيين معايير التغيير (الباراميترات) الخاصة باتجاه تحديد الحالة والوسم المحوري، وباتجاه مزدوج «default» (يساراً أو يميناً) بالنسبة للحالات الأخرى، هذا بالإضافة إلى أن ترتيب التكملات، يتحدد عن طريق مبدأ: متاخمة الحالة<sup>(٧)</sup>.

وفي ضوء التوسع الذي أحدثته النظرية، لكي يمكنها من معالجة الأبنية الجمالية: «Clausal Structures» فإنه تم افتراض وجود عنصر، يرمز إليه بالرمز: ص ط<sup>(٨)</sup> (INFL) (التصريف: inflection) يتكون من عناصر الزمن والتطابق، ومن الكيفيات: modals.

وعن طريق القواعد الفونولوجية، ترتبط مع الفعل المتاخم بصورة عامة، العناصر التجريدية، ويشغل العنصر: ص ط (INFL) موقع الصدر في الإسقاط: ص ط<sup>١</sup> (INFLI) الذي يتألف من الصدر: ص ط (INFL) وتكاملته، التي هي مركب فعلي، كما يتألف الإسقاط الأقصى: ص ط<sup>٢</sup>

(٥) انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٦) باللغة الإنجليزية: الرموز: NP, VP, AP, PP هي الإسقاطات القصوى للمقولات: (P, A, V, N).

(٧) المعرفة اللغوية ٢٩٧.

(٨) يشير الرموز: ص ط، إلى: التعريف، وما يصاحبه من عناصر الزمن والمطابقة.

(INFLI) من الإسقاط: ص ط ١ (INFLI) ومخصصه، الذي هو المركب الاسمي الواقع فاعلاً، للإسقاط الأول<sup>(٩)</sup>.

وهذا الإسقاط الأقصى هو ما يطلق عليه ال: ج<sup>(١٠)</sup> (S) الجملة.

كما يفترض - أيضاً - وجود عنصر غير معجمي، هو العنصر: ح مص<sup>(١١)</sup> Complementizer (COMP) (حرف المصدر) الذي يمكن أن يكون في العربية: أن حرف المصدر وما المصدرية، وكلمة: من أجل، وفي الإنجليزية: حرف المصدر: that أو: for أو يمكن أن يكون فارغاً null.

وتكمل الجملة (ج) = (S) بالعنصر ح ص (COMP) كما أنه يشغل موقع الصدر بالإسقاط: ح ص (COMP) الذي يسمى: ج (S) بصورة عامة في مطبوعات النحو التوليدي، ويسمى العنصر: ج ك<sup>(١٢)</sup> (C) ويفترض أنه إسقاط أقصى (معيّب: detective) وذلك جنباً إلى جنب العنصر: ج ك ١ (C1) المساوي للعنصر: ج ك ٢ (C11)<sup>(١٣)</sup>.

وهكذا تكون البنية العامة للجملة «الكاملة» Clause كما يأتي<sup>(١٤)</sup>:

(٩) انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٧.

(١٠) يشير الرمز ج إلى: الجملة.

(١١) يشير الرمز: ح مص إلى: حرف المصدر.

(١٢) يشير الرمز: ج ك إلى: الجملة الكاملة (التامة) Clause.

(١٣) انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٧.

(١٤) البنية العامة للجملة: Clause في اللغة الإنجليزية هي:

1- [COMP [S NP [INFLI INFL[ VP V...]]]]

2- [NP DET O NI N...]

وتكون بنية المركب الاسمي هي:

N. V (إذا ما كانت هناك أي منهما)

حيث تشير النقط . . . إلى تكملات العنصرين:

انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٨



(١) [ ح مص ] [ ص ط [ فعل ] [ ... ] [ ] [ ] [ ] [ ]

جملة جملة ص ط ا مركب فعلي مركب اسمي  
وهذه تسمى بالجملة الباربة

لاحظ أن القوسين الموضوع بينهما النقط، يشيران إلى المركب الاسمي أو المركبات الاسمية، التي تقع مفعولاً للفعل.

وهي تتحول إلى الصورة التالية آلياً كما يأتي:

(٢) [ ] [ ح مص ] [ ص ط .. ] [ فعل ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ] [ ]

جملة جملة ص ط ا مركب فعل

ثمة صعوبات تتعلق بتطبيق صورة الجملة Clause «الكاملة» على صورتها في اللغة العربية، ولعل أكثر هذه الصعوبات، تتمثل في أن الفاعل، لا يلاصق الفعل في البنية العميقة، ولا بد أن تبدأ صورة البنية العميقة، التي يقع فيها المركب الاسمي: فاعل بعد المركب الاسمي، الذي يعرب: مفعولاً به، ثم تحول هذه البنية آلياً إلى بنية أخرى، وبحيث ينقل فيها المركب الاسمي: المفعول به، إلى ما وراء المركب الاسمي: الفاعل، وذلك حتى يلاصق الأخير، المركب الاسمي: الفاعل، المركب الفعلي: الفعل: الذي سوف يتضمن اللواصق التصريفية.

وقد رمزنا إلى مقولة: التصريف والمطابقة، بالرمز، ص ط كما رمزنا إلى الحرف المصدرى بالرمز: ح مص (المعبر عنه بالرمز، COMP في اللغة الإنجليزية.

كما تستخدم الشرطة، للتمييز بين الباري وغير الباري.

ومن الصعوبات - أيضاً - تلك المتعلقة باستخدام الأقواس، للتعبير عن الانتقاء الدلالي، للأسماء الصدور خاصة المصادر وأسماء المصادر.

كما تستخدم المقولة: اسم ٢، لتشير إلى الاسم الثنائي البار، الذي هو الإسقاط الأقصى، لمقولة الاسم المتضمن للإسقاط: اسم مخصص<sup>(١٥)</sup>.

ومعلوم أن الفاعل في اللغة العربية، يحتل موقعاً يأتي بعد الفعل، ويأتي من ثم، بعده المفعول به، حيث تسمى اللغة العربية - غالباً - إلي نظام الترتيب النحوي: فعل + فاعل + مفعول<sup>(١٦)</sup>.

ووفقاً لقاعدة البناء التركيبي الآتية: وفقاً للأساس الموقفي من جهة والإعراب من جهة أخرى:

$\begin{array}{c} \text{م س} \\ \downarrow = (\uparrow \text{مف}) \end{array}$	$\begin{array}{c} \text{ف ————— م س} \\ \downarrow = (\uparrow \text{فا}) \end{array}$
$\downarrow = (\downarrow \text{ع}) = \text{نصب}^{(١٧)}$	$\downarrow = (\downarrow \text{ع}) = \text{رفع}$

بالنسبة للغة الإنجليزية، ليس هناك مشكلة في إبراز تكملة الاسم قوسياً، وذلك لأن مخصص الاسم الأحادي البار: اسم ١ (NI) يسبقه، ومن ثم، تذكر بعد مقولة الاسم: أ (N) تكملته، على النحو الوارد في المثال: 2 في الحاشية<sup>(١٤)</sup> الصفحة السابقة.

(١٥) انظر: المعرفة ٢٩٨.

(١٦) ثمة مواضع ذكرها التحاة العرب القلبي عن تقدم الفاعل على الفعل، مواضع عن تقدم المفعول على الفعل: وعلى الفاعل، حدد لها العلماء شروطاً ينبغي توفرها.

(١٧) انظر: اللسانيات واللغة العربية وما بعدها، ودراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ٤٢ وما بعدها حيث تفصيلات حول موقع الفاعل والوظائف النحوية والتداولية الخاصة بالفاعل. وكما هو معلوم، فإن تشومسكي وعلماء النظرية التوليدية التحويلية، يسهون على ما ينبغي أن يقوم به العلماء من تعديلات وإضافات للقواعد العامة، حتى تتناسب مع الأنحاء الخاصة.

أما في اللغة العربية: فيقع مخصص الاسم الأحادي البار، بعد الاسم، ومن ثم يفصل بينه وبين تكملته، ومن ثم يصعب التعبير القوسى عنه بنفس الطريقة التي استخدمت في الإنجليزية، إلا إذا وضعنا المخصص في آخر البنية بين مقولة الاسم وتكملته، وسوف يعقد ذلك المسألة تعقيداً شديداً لاحتياجنا فيما بعد لقواعد نقل، تصل ما بين الاسم والمخصص، أو لغيرها من القواعد، تجنباً لتوليد أبنية غير صحيحة<sup>(١٨)</sup>.

كما يتضح من الموازنة بين المركبين الاسمين الصحيحين، والمركب الاسمى غير الصحيح فيما يلى:

( أ ) إكرام محمد لعلی

(ب) إكرام علی من محمد

(ج) إكرام علی محمداً

فالمركبات جميعاً ناشئة عن البنية العميقة التالية:

[ ] [ إكرام ] [ علی ] [ محمدًا ] [ ]

مركب اسمى اسم أ اسم مركب اسمى

فقد صحح المركب: أ، والمركب: ب، ولم يصحح المركب: ج، وذلك

لأن المركبين: أ، ب طبقت عليهما القواعد الملائمة.

- فالمركب الاسمى: أ، طبقت عليه قاعدة نقل مخصص الاسم الأحادي

البار، وهو: محمد، فاعل المركب الاسمى: إكرام، الذى يقوم بعمل

(١٨) ذكرنا فيما سبق أن النظرية التوليدية التحويلية، تسمح فى القيام بالتعديلات والإضافات، التى

تناسب مع قواعد اللغة المعنية، ولعل التحليل الشجرى، يكون مناسباً لقواعد اللغة العربية

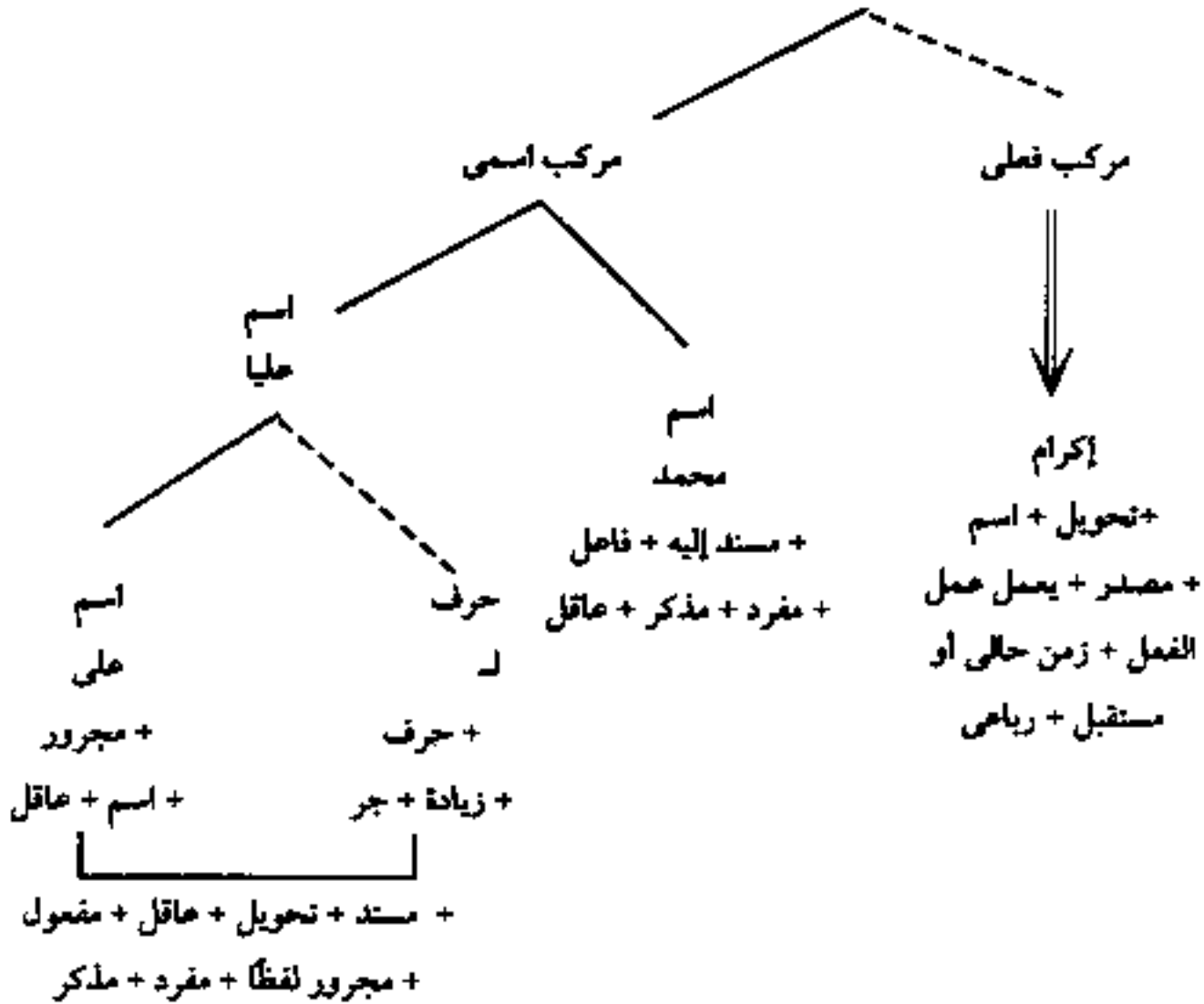
ومستوياتها، عن نظيره: التحليل القوسى المعقد إلى حد بعيد.

الفعل، كما طبقت قاعدة إدخال اللام على تكملة المركب الاسمي: المفعول به، وهو: على.

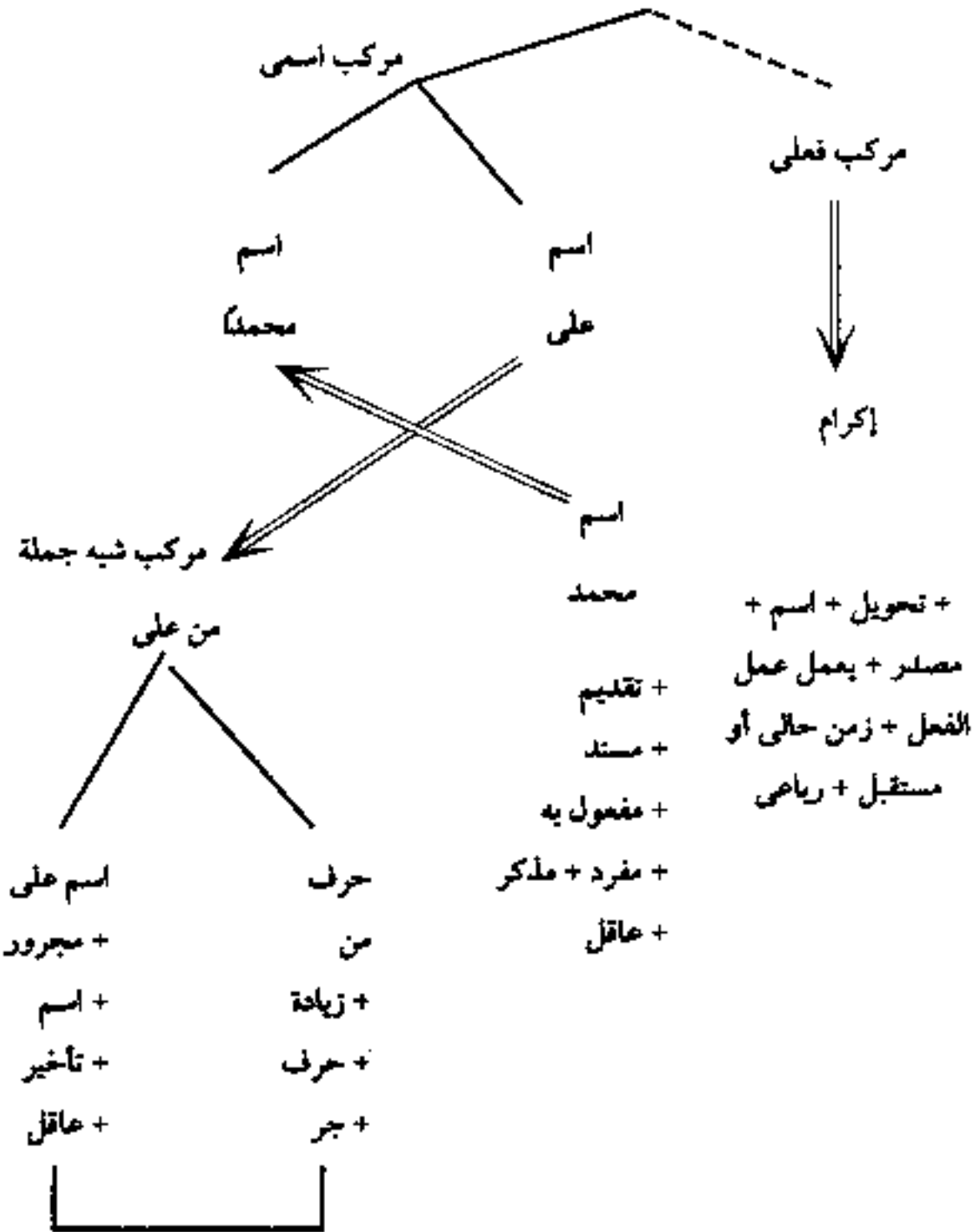
- أما المركب الاسمي: ب، فقد طبقت عليه قاعدة إدخال الحرف: من، على المركب الاسمي: محمد، فاعل المركب الاسمي: إكرام، الذي يقوم بعمل الفعل.

ولعل التحليل الشجري، يكون مناسباً أكثر من التحليل القوسى على التراكيب العربية، حيث يمكن تحليل المثال: أ، تحليلاً شجرياً على النحو الآتى:

### ١- الجهة: إكرام محمد على



وكذا الحال في المثال الثاني، على النحو الآتي  
**(ب) الجملة: إكرام محمد من علي**



+ مسند إليه + مؤخر + فاعل + مجرور لفظًا

وأخيراً، فإن المستوى الذى تطبق فيه نظرية: السين البارية، هو البنية العميقة، وتقوم قواعد النقل بصياغة أبنية ربما لا تتطابق مع مخصصات النظرية، لكنه فى البنية العميقة، التى هى إسقاط مباشر للبنية المعجمية رهن بقيود الإجازة الأخرى (كالقيود التى تتضمن وجود فاعل للإسناد)<sup>(١٩)</sup>.

### ثانياً: التحكم المكوني للعمل: (٢٠)

إن مجال العنصر، هو المركب الأصغر، الذي يظهر فيه، وإذا فصرنا ذلك على الإسقاطات القصوى، فإن مجال العنصر: ع - مثلاً - هو الإسقاط الأقصى الأقل، الذي يتضمن هذا العنصر، ففي البنية (٢١):

[ج ك] [ح ص] [ج] [م أ] [ص ط أ] [ص ط م ف] [ف ...] [ ] [ ]

جملة كاملة، حرف مصدر، جملة، مركب إسمي، تصريف متطابق، مركب فعلي، فعل

(٢٠) لقد أدرك العلماء العرب القدامى أهمية العامل في دراستهم وبحوثهم النحوية، وكان العالم اللغوي الجليل، الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهو يتلوق بحروف العربية، ويحدد لها مخارجها ومطارجها، كان مدركاً ضرورة تألف وتجانس واتسجام هذه الحروف، فكان يعرف أن لبعضها تأثيراً في بعض، ويعلم أنها تؤثر في بنية الكلمة وصوغها، وأن بعض الحروف أقوى من بعض... ومن ثم كشف اللثام عن الظواهر الصوتية المتمثلة في الإدغام والإعلال وغيرها من ظواهر القلب والإتياع، كما أدرك الخليل أن لبعض الحركات تأثيراً في بعض، ومن هنا نفهم حركة الإتياع في الإعراب، كما في قراءة: الحمد لله، بكسر الدال، وكما في قولهم: هذا جحر خيب خرب بكسر الباء في كلمة: خرب.

لقد أدرك الخليل وجود التفاعل بين الكلمات، حين تتألف بعضها مع بعض، وجاءت دراسته للمحروف، على أساس كونها مقدمة طبيعية لدراسة الكلمات، أو بدراسة تأليف الكلام منها، فهو يتتبع الكلمات، راصداً استعمالاتها المختلفة، ومراقباً ما يطرأ على هذه الكلمات من تغيير، حيث أدرك أن بعض الكلمات يلزم حالة واحدة وتلك هي الكلمات المبنية، وبعضها الآخر يتغير بتغير التراكيب، لإعرابها عن المعاني المختلفة، التي تتعرض لها في التأليف.

لقد نشأت فكرة العامل في النحو العربي إذن نشأة لغوية، على نحو ما أسلفنا ابتداءً من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف، وانتهاءً بالمؤثرات الفاعلة في تغيير أواخر الكلمات، داخل التراكيب والجمل المختلفة.

انظر تفصيلات ذلك في: الخليل بن أحمد، أعماله ومنهجه ٢٣٩ وما بعدها، وكذا، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ٥٨ وما بعدها.

(٢١) البنية كما وردت بالإنجليزية:

= [ c COMP [ sNP [ INFL INFL [ vp v . . . ] ] ] ]

فإن مجال العنصر: ف، هو: م ف، والعنصر: ص ط، هو العنصر:  
ج، كما أن مجال العنصر: ح ص، هو العنصر: ج ك.

وأما البنية: [ م أ د [ أ ..... ] ]

مركب إسمى أداة اسم اسم

فإن مجال العنصر: أ هو العنصر: م أ

وتقول: بأن العنصر: ع - مثلاً - يتحكم في كل عنصر في مجال ليس  
متضمنًا فيه، ولتوضيح ذلك نقول - مثلاً - بأن العنصر: س، متحكم مكونيًا  
في العنصر: ص، إذا ما كان العنوان المقولي الأول (في الرسم الشجري)  
المشرف على العنصر: س، يشرف أيضًا على العنصر: ص، إذا ما كان  
أحدهما لا يشرف على الآخر في الوقت ذاته:

ففي الرسمين الشجريين التاليين:

■ إن مجال العنصر: v هو vp العنصر: INFL، وهو العنصر: S، كما أن مجال العنصر:

C هو العنصر: COMP.

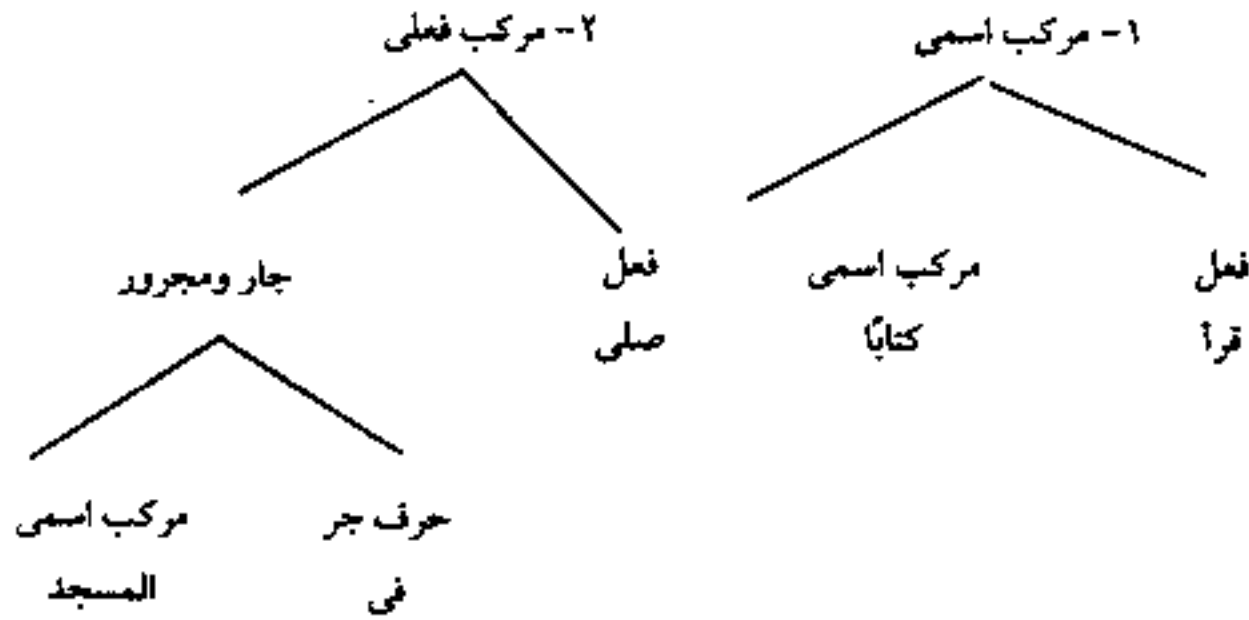
[ NP DET[ N1 N ... ] ]

أما البنية الثانية:

فإن مجال العنصر: N هو العنصر: NP.

انظر: المعرفة اللغوية ٢٩٩ - ٣٠٠.





#### نلاحظ في الرسم الشجري: ١-

أن الفعل: قرأ، يتحكم في المركب الاسمي: كتابًا، لأن العنوان الأول المشرف على الفعل، وهو العنوان: مركب فعلي، يشرف أيضًا على المركب الاسمي، كما أن كلتا المقولتين، لا تشرف إحداهما على الأخرى.

#### ونلاحظ في الرسم الشجري: ٢

أن حرف الجر: في، يتحكم مكونيًا في المركب الاسمي: المسجد، لأن العنوان المقولي المشرف على حرف الجر، وهو العنوان، جار ومجرور، يشرف أيضًا على المركب الاسمي، كما أن كلتا المقولتين، لا تشرف إحداهما على الأخرى، كذلك يشرف الفعل: صلى، على المركب الاسمي، المسجد، وذلك لأن العنوان المقولي على الفعل، وهو العنوان، مركب فعلي، يشرف أيضًا على المركب الاسمي، وإن كان بصورة غير مباشرة، كما أنه لا تشرف أي من المقولتين على الأخرى (٢٢).

(٢٢) المعرفة اللغوية - ٣٠٠ حاشية ٢٩٧ (بتصرف).

وإذا ما كانت المقولة: ع<sup>(a)</sup> تعمل في الإسقاطات الأقصى: س<sub>٢</sub>(X11) إذا ما كانت هذه المقولة، والإسقاط الأقصى، يتحكم أحدهما في الآخر مكونياً، وإذا ما كانت المقولة: ع<sup>(a)</sup>، تعمل في الإسقاط الأقصى: س<sub>٢</sub>(X11) بهذا المعنى، عملت أي مقولة حيثُذ في مخصص هذا الإسقاط، وفي صدره، الذي هو المقولة: س (X) وهكذا: يعمل الصدر في تكملاته، وتلك الحالة هي جوهر العمل.

والحقيقة، فإن مفهوم التحكم المكوني والعمل يلعبان دوراً رئيسياً على مدى وحدات النحو الكلي، ومن ثم وجبت صياغتها بدقة، للحصول على نتائج كثيرة ومفيدة، وقد قام كل من أون وسبور تتش، بأعمال قيمة في هذا الصدد، وثمة تعديلات قام بها واقترحها: كاين، وبلييتي، وريندزي، وغيرهم في مجال التحكم المكوني والعمل<sup>(٢٣)</sup>.

أما بخصوص قضية جوهر العمل، أي عمل الصدور المعجمية والأسماء والأفعال والصفات وحروف الجر في تكملاتها، فإننا سوف نعتمد وجهة نظر: أندرو راندفورد الذي يعرف العمل بالنظر إلى التحكم المكوني، وفقاً للتصور الآتي:

تعمل س في ص، إذا ما كانت: س، وإذا ما كانت فقط، هي المقولة الصغرى التي تتحكم مكونياً في: ص.

ففي المثال(٢) السابق. فإنه من بين المقولتين المتحكمتين في المركب الاسمي: المسجد، وفي الفعل: صلى، وفي حرف الجر: في، يعد حرف

(٢٣) انظر تفضيلات ذلك: المعرفة اللغوية ٢٠١ وما بعدها.

الجر وحده، هو العامل في المركب الاسمي، لأنه المقولة الصغرى، التي تتحكم فيه مكونياً.

ويعنى هذا بالنسبة للغة العربية، وبصفة خاصة، بعض صور عمل المقولات المعجمية ما يلي (٢٤):

(٢٤) انظر: الكتاب لسيويه حيث يقوم هذا الكتاب في جميع أبوابه على اساس نظرية العامل، فنحن نجده في أوائل كتابه يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وما يبنى عليه الحرف بناء، لا يزول عنه، لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف، هو حرف الإعراب، الكتاب ١ / ٣.

ويبدأ سيويه حديثه عن عمل الفعل، سواء أكان لازماً أم متعلماً، ثم يتقل إلى الحديث عن الأنواع التي تعمل عمل الفعل، من اسم فاعل أو اسم مفعول أو غيرها من المشتقات والمصادر، كما تناول عمل الفعل في النائب عن المفعول المطلق، وفي ظرف الزمان والمكان، وكذا عمله في المسجور عن طريق حرف الجر، ويحدثنا عن عمل الفعل في الحال، مفرقاً بين وبين المفعول، ذاكراً أن الحال، إما صفة الفاعل أو المفعول، انظر: الكتاب ١١ / ١٧ - ١٩.

كما يذكر سيويه عمل الأدوات والحروف، فيحدثنا عن عمل: ما النافية عند الحجازيين عمل ليس، وعمل: لات، التي لا تعمل إلا في الحين مع إضمار مرفوعها.

كما يتحدث عن كثرة حذف الفعل وبقاء عمله، كحذف الفعل مع المفعول المطلق جوازا ووجوباً وهو يحدثنا كذلك - عن آراء شيخه الخليل بن أحمد الذي ثبت نظرية العامل والمعمولات في النحو العربي، فنجد آراءه مبثوثة في كتابه هنا وهناك فقد كان الخليل يرى أن لكل رفع أو نصب أو خفض أو جزم في كلمة، من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، وكذلك الأسماء المبنية. . والعامل إما أن يكون لفظياً، مثل: المبتدأ، الذي يعمل الرفع في الخبر، والفعل، الذي يعمل الرفع في الفاعل والنصب في المفعولات، وإما أن يكون العامل معنويًا، مثل: الابتداء، الذي يعمل الرفع في المبتدأ والعوامل من الأدوات ومنها الحروف: ومنها ما هو جازم. . ومنها ما هو ناصب. . ومنها ما ينصب بعده ويرفعه.

وإذا كان الخليل هو صاحب نظرية العمل، فهو القائل بنظرية إلغاء العوامل كما هو وارد في كتاب سيويه، عن إلغاء عمل: إن وأخواتها، إذا دخلت عليها ما الكافة، وكذلك في الباب: ظن وأخواتها، انظر: الكتاب ١ / ١٨٢ وما بعدها.

وانظر أمثلة عديدة ونماذج كثيرة وردت في الكتاب ١ / ٤٨، ١ / ٢٥٥، ١ / ٣٥٩، ١ / ٢٤٩ وما بعدها ١ / ٢٦٤.

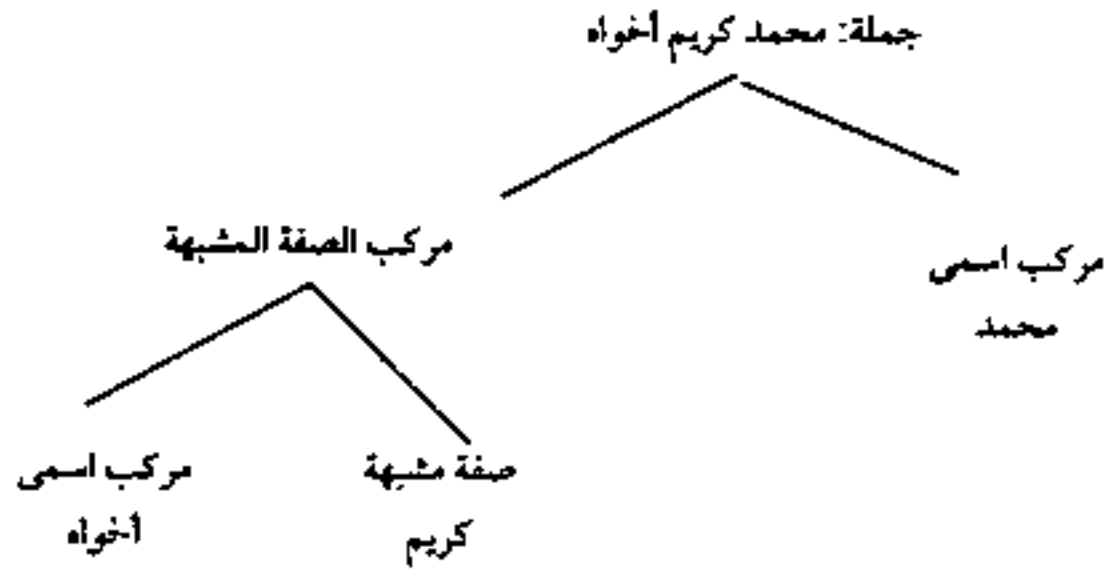
١- الفعل يعمل في مفاعيله، التي يتعدى إليها بنفسه، ويحدد لها حالة النصب.

٢- حروف الجر تعمل في مجرواتها، وتحدد لها حالة الجر.

٣- أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات بأنواعها، تعمل فيما أسندت إليه، وتحدد له حالة الرفع.

٤- الأسماء المضافة تعمل فيما أضيفت إليه، وتحدد له حالة الجر. وذلك لأن هذه المقولات المعجمية، هي المقولات الصغرى المتحركة مكونياً فيما تقرر أنها تعمل فيه.

ويمكن التمثيل لذلك شجرياً على النحو الآتى:



يعد كل من المركب الاسمي: محمد، والصفة المشبهة: كريم، مدس يتحكم مكونياً في المركب الاسمي: أخواه.

ولكن الذى يصح له العمل فى هذا المركب، وينسب له حالة الرفع، هو العامل الثانى: كريم، لا العامل الاول: محمد، لأنه الأدنى والأقرب نيوتناً، أى أنه هو المقولة الصغرى له (٢٥).

(٢٥) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠١ - ٣٠٢ حاشية رقم ٢٩٨.

### ثالثاً: نظرية الربط:

يلعب مفهوم المقولة الفارغة دوراً رئيسياً في نظرية الربط، وثمة مقولات فارغة أربعة، ينبغي التوقف عندها وهي (٢٦):

(٢٦) الأثر: عبارة عن مركب اسمي أو حرف، له قرينة index بالمواضعة، حينما تنقل مركب اسماً في التعبير مثلاً، من مكان المفعول إلى مكان البؤرة، يترك هذا المفعول وراءه عجرة: node توضعها: م. س (مركب اسمي) وكذا المركب الاسمي الفارغ، الذي لا يعدو عنصراً معجمياً، يزود بقرينه تثل على أنه مربوط إحصائياً بالعنصر الذي انتقل إلى مكان البؤرة، وبهذا نتطبع المحافظة في البنية السطحية على العلاقات المحورية thematic relations عن طريق هذه الآثار.

أما الضم، الذي يدل على الـ PRO في اللغة العربية، فهو عبارة عن مضمرة من نوع خاص، إذ ليس له مضمون صوتي، وهي في منظور تشومسكي: مكون كبير major constituent يظهر في البنية المكونية constituent structure مكان المركبات الاسمية الظاهرة، إلا أن توزيعه يختلف عن توزيع هذه المركبات الاسمية المملوءة معجمياً، لأن هذه المركبات، يلزمها أن تتحمل علامة إعرابية، بينما: ضم: لا يكون معمولاً (حتى يكون معرباً).

وعن خصائصه الإحالية: يرى تشومسكي أن ضم مضمرة: pronominal من جهة وعائد: ana-phar من جهة أخرى، فالضمير كما هو معلوم: لا يربط داخل نفس الجملة، ففي المثال:

١- ضربه زيد      ٢- أعطيت زيدا إياه

لا يمكن أن يحيل الضمير على: زيد، ولكنه يحيل إحالة خارجة عن الجملة، وهذا ما يسمى بالإحالة المنفصلة disjointed referenca بمعنى أنها منفصلة عن الإحالات الممكنة داخل الجملة، وميدان الإحالة، هو الجملة، أو المركب الاسمي، أو الإسقاط الأكبر بصفة أعم. ففي المثال: دخل زيد مكتبه.

أمكن أن يحيل الضمير على: زيد، لأن ميدان الإحالة المنفصلة، هو المركب الاسمي: مكتبه، فالضمير منفصل إحصائياً في المركب الاسمي، ولكنه حر في الجملة، ولذلك أمكن أن يحيل على: زيد.

هذه الإحالة المنفصلة تنطبق على: ضم، كما تنطبق على: الضمير. ففي المثال: ضربه.

فإن في الجملة موضوعين: المفعول، وهو الضمير المتصل، والفاعل: وهو: ضم، وضم هذا، ولا يمكن أن يشترك إحصائياً مع الضمير المتصل، والفاعل لا يمكن أن يكون هو المفعول، وكذلك المثال: أراد زيد قتله.

١- أثر المركب الاسمي

٢- المتغير Variable

٣- الضم

٤- ال PRO

١- أثر المركب الاسمي: وهو ليس بمشارك، كما يفتقر إلى الحالة.  
٢- المتغير، وهو تعبير إحالي مقيد تقيداً غير مشاركي، وينبغي أن تحدد له حالة عن طريق قيد التهيؤ.

٣- الضم: وهو إما أن يكون مقيداً، وإما أن يكون حرّاً مع تأويل اعتباطي، (بصورة نمطية).

٤- العنصر: Pro: وهو إما أن يكون عنصراً ضميرياً خالصاً، بمعنى الضمير، مثل: هو، هي، هم... إلخ وإما أن يكون حشوياً، وهو لا يتحقق إلا في لغات الفاعل الصغرى.

مع افتراض أن هذه الأنواع الأربعة من التعبير اللغوي، تمثل تحقيقاً للسمتين: ع (عائد) a : amaphoric : مض (مضمّر) P : Pronamenal، ومن ثم يكون أثرها جميعاً على النحو التالي:

١- أثر المركب الاسمي: وهو عائدي خالص، يتمتع بالسمتين: + ع - مض [+ a - p].

٢- أثر pro: فهو ضميري خالص، يتمتع بالسمتين: - ع + مض [-a + p].

٣- أثر المتغيرات: فهي ليست إحالية، ولا ضميرية، وتتمتع بالسمتين: - ع - مض [- a - p-].

٤- أثر الضم: فإنه يؤخذ على أنه من قبيل العائد الضميرى، فهو يتمتع بالسمتين: + ع + مض [+ a + p] ويشترك الضمائر والعائديات في خصائصهما.

وتقسّم السمات نفسها بصورة متقاطعة المقولات الظاهرة، فيصبح لدينا:

١- العائديات الخالصة: وهى الضمائر الانعكاسية، ومتبادلات العلاقة،

مثل: نفسه، عينه، كلهم، جميعهم... وغيرها.

٢- الضمائر الخالصة، مثل: أنا، أنت، هو... إلخ.

٣- التعابير الإحالية: التى ليست عائدية، ولا ضميرية مثل: محمد،

على، الطفل... إلخ.

٤- مقولة العائدى الضميرى: وهى مقولة مفتقرة (٢٧).

ولتوضيح ذلك فى اللغة العربية نقول بأن المكون الذى يحتل موقعاً

خارجياً، يجب أن يكون مربوطاً بعائد، يشغل وظيفة داخلية، ويقصد

بالوظيفة الداخلية، تلك التى يعمل فيه المحمول معجمياً... ففى المثال:

جاء الذى إياه انتقدت.

فالفعل انتقدت، يعمل فى وظيفتين هما: الفاعل والمفعول (فأ، ومف)

فى مقابل هذا، نجد أن وظيفة: البؤرة. focus أو: الموضوع: topic التى

تشغلها الكلمة: إياه، فى المثال السابق (٢٨).

ومن الفروق الجوهرية بين المراقبة العائدية، والمراقبة المكونية فى اللغة

العربية:

(٢٧) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٥.

(٢٨) اللسانيات واللغة العربية ٧٨.

- العنصر العائدي في المراقبة العائدية يكون ظاهراً، ويكون الظاهر ضميراً منفصلاً أو متصلاً، والضمير المنفصل له وجود على مستوى البنية المكونية، وعلى المستوى الصرفي والصوتي<sup>(٢٩)</sup>: وأما الضمير المتصل، فليس له وجود كمكون، وإنما وجود صرفي، حيث يشكل جزءاً من كلمة، ويعد لاحقاً<sup>(٣٠)</sup>.

بيد أن العنصر العائد غير الظاهر، هو عنصر ضميري خالص، وعلى الرغم من كونه لا يملك وجوداً على مستوى البنية المكونية، ولا على مستوى البنية الصوتية، إلا أن له محتوى وظيفياً خاصاً، وهذا هو الذي يمثله العنصر الـ Pto<sup>(٣١)</sup>.

ومن الملاحظ أن العائد في المراقبة المكونية فارغ دائماً، مثله في ذلك مثل العائد الوظيفي، وهو على العكس من العنصر: ضم، ليس له محتوى وظيفي خاص، وإنما يحصل على محتواه من مراقبه، شأنه في ذلك شأن العائد الوظيفي<sup>(٣٢)</sup>.

وعلى الرغم من الاختلافات التركيبية والصرفية، فإننا نجد قاسماً مشتركاً بين العوائد في المراقبة العائدية، وهو كونها ضميرية، حيث تمتلك مستوى وظيفياً، بيد أنها فارغة صوتياً، ولكنها غير فارغة تركيبياً.

(٢٩) انظر: شرح ابن عقيل ١٠ / ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٥٦ وما بعدها.

(٣٠) انظر: شرح ابن عقيل ١ / ٤٩، ٥٢، ٥٥، ٥٦ وما بعدها.

(٣١) انظر: شرح ابن عقيل ١ / ٥١، ٥٣، ٥٤.

(٣٢) اللسانيات واللغة العربية ٧٩ - ٧٠.



وتقوم مبادئ نظرية بتحديد الشكل الذي ترتبط به، أو يجب أن ترتبط به غيرها المقولات المتنوعة الأنماط.

ثمة مبادئ تقوم بها نظرية الربط، نذكرها على الوجه الآتي:

١- مبدأ قيد الفاعل المحدد، وتمثله القاعدة الآتية:

- التعبير الإحالي حر مشاركيًا (في مجال سلسلته) مثال ذلك: في الأمثلة

العربية:

١- يتوقع الرجال (أن يراهم الأولاد).

٢- يتوقع الرجال (أن يرى الأولاد بعضهم بعضًا) (٣٣).

فإننا نجد أنه لا يمكن أن يرتبط الضمير: هم، بالأولاد، لكن يجوز أن يرتبط بالرجال، أو بغيرهم، ممن يحدددهم السياق، كما هو الحال في المثال: (١) وأنه يجب أن يرتبط المركب: بعضهم بعضًا، بما فيه من ضمير بالأولاد، ولا يجوز أن يرتبط بالرجال، كما هو الحال في المثال: (٢) (٣٤).  
ويلاحظ أن الضمائر والعائديات، لا يريان المبدأ:

(٣٣) الأمثلة باللغة الإنجليزية:

1- the men expected [the boys] to see them k]

2- the men expected [the boys] to see [each other] L]

وينص قيد الفاعل المحدد، على أن الضمائر حرة، والعائديات مربوطة في مجال الفاعل الأقرب: men في المثال: (١).

أما العائدية: each other فيجب أن يربط بالكلمة: the boys، في المثال: (٢) والرمز: k يتميز عن الرمز j ولكنه قد يتطابق مع الرمز I وأما الرمز L فيجب أن يتطابق مع الرمز j:

انظر: المعرفة اللغوية ٥-٣.

(٣٤) انظر: المعرفة اللغوية ٦-٣.

- التعبير الإحالي حرّ مشاركيًا (في مجال صدر سلسلته) الخاصة بنظرية الربط.

فالعائديات - خلافاً للتعابير الإحالية، يجب أن تكون مربوطة بالأخرى، على حين أنه قد تكون الضمائر مربوطة.  
ففي اللغة العربية نجد أن المثالين (٣٥):

١- يحب بعضهم بعضاً      ٢- أرادوا أن يحبهم أحمد.

لا تشتمل الأمثلة إلا على متبادل علاقة مترابطين فقط.

حيث يمكن أن يرتبط الضمير الواقع مفعولاً به بالضمير الواقع فاعلاً أو لغيره مما يحدد السياق.

أما في المثالين:

١- يحبونهم.      ٢- أرادوا أن يحب أحمد كلاً منهم.

فإننا نستخلص بالنظر إلى الطريقة التي تترايط بها الضمائر ما يلي:

(٣٥) الأمثلة باللغة الإنجليزية:

1- they j like [each other] i

2- they i wanted Ahmed to like them i, j

فاستبدال التعبير الإحالي المربوط بعنصر مربوط يتيح تعبيراً غير نحوي.

وتختلف العائديات فوق ذلك عن الضمائر بالنظر إلى إمكانية الربط، فتوزعهما - في الحقيقة - أقرب ما يكون تكاملياً، فالضمائر عادة ما تكون حرة في تلك السياقات، التي تكون فيه العائديات مربوطة.

ففي المثالين السابقين: لا يمكن أن يتبادل التعبيران each other, them

موقعهما، فإشأ المثالان غير النحويين الآتيين:

1- they i like [them] i

2- they i wanted Ahmed to like [each other] i

انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٧.

ففي المثال: ١- يحبونهم: لا تصح هذه الجملة، إذا ما أريد ربط  
الضمير الواقع مفعولاً به بالضمير الواقع فاعلاً، لأنه في مثل هذه الحالة:  
يجب أن تتخذ الجملة الشكل التركيبي:

١- يحبون أنفسهم.

أما في المثال: أرادوا أن يحب أحمد كلاً منهم.

فهي جملة صحيحة وفقاً لقواعد الربط بين الضمائر في اللغة  
العربية.

حيث إن الضمير الذي يتضمنه المركب: كلاً منهم، قد ارتبط ارتباطاً  
صحيحاً، فهو مرتبط بالفاعل الأبعد، فاعل الفعل: أرادوا، لا بالفاعل  
الأقرب: فاعل الفعل: يحب.

ومن ثم تتخذ نظرية الربط الصورة التالية: حيث تظل فكرة المجال  
المحلي local domain في حاجة إلى تحديد، وحيث تساوى الحالة (ت)  
المبدأ: (٣٦).

- أ - العائد مربوط في المجال المحلي.
- ب - الضمير حر في المجال المحلي
- ج - التعبير الإحالي حر (في مجال صدر سلسلته)

أما بالنسبة للغة العربية، فإن الربط العائدي في الصلات المقيدة:

restrictive relatives يختلف عنه في الصلات الحرة free relatives

وفي الجمل الصفات، ففي المثال:

(٣٦) انظر: المعرفة اللغوية ٣٠٧.

١- جاء الرجل الذي انقذته، توجد ثلاثة روابط عائدية هي:

( أ ) الربط بين الرأس الاسمى والموصول، أى بين: الرجل، و: الذى.

(ب) الربط بين الموصول والعائد، أى بين: الذى وضمير الغيبة: الهاء.

(ج) الربط بين الرأس الاسمى والعائد أى بين: الرجل، وضمير الغيبة: الهاء.

وعلى الرغم من الاكتفاء برابط واحد من الثلاثة، إلا أن رابطاً واحداً لا يكفى فى شأن الصلة المقيمة (٣٧).

ويشترط التطابق فى اللغة العربية بين الرأس الاسمى والموصول والعائد، أن يكون فى: العدد والجنس، وهذا الأمر يتطلب ضرورة وجود رابطتين على الأقل، ويتم الحصول على هذين الرابطتين على الوجه الآتى:

١- الربط بين الرأس الاسمى ومركب الموصول، يتج بناء على قيد السلامة فى التركيب الذى يشترط بأن كل نعت يجب أن يضم عائدياً يعود على الرأس المنعوت.

٢- يعد الموصول صفة حاملة لسمات التعريف والإعراب، حيث يتضمن الموصول: الذى - مثلاً - عنصراً ضميرياً مربوطاً بالسابق الاسمى والعائد.

وعلى ذلك، فيمكننا أن نقول بأن ربط عنصر عائدى داخل الجملة، التى تليه بأنه خاصية معجمية للموصول.

(٣٧) انظر: اللسانيات واللغة العربية ٨٠.

وتقول إذن بأن الربط بين المركب الاسمي السابق، وبين مركب الموصول، إنما هو عائدي، على الرغم من كونه محلياً، ويترتب على ذلك، أنه لا يوجد دائماً تطابق بين الرأس الاسمي والموصول، مثلما لا يوجد تطابق بين الاسم المنعوت والصفة، التي تنعته، ومثال ذلك:

١- لقيت الرجلين الذي انتقدك، والذي انتقد زيداً.

٢- ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان.

حيث سابق العائد الفارغ، فاعل الصفة مبعثر.

المثال: ٣- مرت بالزيدين الكريم والبخيل.

حيث السابق واحداً، والعائد اللاحق مبعثر<sup>(٣٨)</sup>.

أما في الجمل الحالية، فإن من خصائص المركب الوصفي الحالي، أنه يتضمن ضميراً مراقباً، مراقبة عائدية محلية (في المجال المحلي) بيد أننا نجد - أيضاً - جملاً حالية، تماثل في بعض الخصائص الحال المفردة، وتتميز هذه الجمل عن الجمل الموصولة، بأنها لا تكون داخل موقع المركب الاسمي، مثال ذلك:

١- رأيت الفارس يبارز.

٢- جاءني زيد وهند هو يكي وهي ترقص.

تحوّل الجملتان السالفتان أساماً نفس البنية الوظيفية، ونفس التأويل،

اللذين يخولان للأحوال المفردة التي تناسبهما<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٨) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٠٢ وكذا: اللسانيات واللغة العربية ٨١ - ٨٤.

(٣٩) انظر: اللسانيات واللغة العربية ٨٣.

وفى حين يسهل التفريق بين النعت المفرد، والحال المفرد، فإنه يصعب ذلك فى الحال الجملة، والنعت الجملة، حيث يذكر ابن عقيل فى مثال ينسب إلى سيويه وهو:

١- فيها رجل قائما، يقول ابن عقيل بأن: قائمًا: حال منصوب، وليس نعتًا، وإلا لكان مرفوعًا، وبمكتنا وفقًا لهذا أن ندعى فى المثال: ١- رأيت فارسًا يبارز، بأن: يبارز، تصلح نعتًا وحالًا أيضًا (٤٠):

وانسجامًا مع ما ذكره تشومسكى فى نظرية الربط العاملى بشأن تطبيقها على أنظمة التراكيب العربية، فإنه يجب أن يدخل: ضم، كمقولة فارغة، فى مستوى البنية المكونية بمقتضى مبدأ الإسقاط Projection Principle الذى يقتضى بأن كل تمثيل تركيبى يجب أن يكون إسقاطًا للبنية المحورية -themat- ic Structure وللخصائص التصريفية للوحدات المعجمية.

ثمة افتراضان، افتراض الدمج، وافتراض التطابق، فهما لا يستبعان - فقط - افتراضات مختلفة عن مكونين من مكونات النحو (الصرف من جهة، ونظرية الموضوعات من جهة أخرى).

أما عن دور إسقاط: ضم pRo بالنظر إلى تحليل الدمج، فإنه يفترض وجود نمطين من اللواصق: ١- لواصق ضميرية (و/ أو إحالية).

٢- لواصق غير ضميرية (و/ أو غير إحالية).

واللغة العربية باعتبارها من اللغات التى لا يوجد فيها بالضرورة ضمير منفصل فاعل - مثلاً - وغيرها من اللغات، كالإيطالية والأسبانية وغيرها، لها

لواصق ضميرية، بينما اللغات التي لا تسقط: ضم - كالإنجليزية والفرنسية،  
فليس لها هذا النوع من اللواصق (٤١).

ويحدد تشومسكى شروطاً لافتراض التطابق على النحو الآتى:

١- التطابق (تط) يمكن أن يكون له حالة إعرابية (ح ع) ولكن ليس له  
وظيفة إحالية.

٢- ضم: له حالة إعرابية (ح ع) ووظيفة إحالية.

٣- ثمة توافق فى كل الصفات بين التطابق وضم (تط، ضم).

ولست جميع اللغات على سواء فى التطابق، فقد يكون للتطابق حالة  
إعرابية فى بعض اللغات، وحيث يظهر: ضم، أما إذا لم يكن للتطابق حالة  
إعرابية فى بعض اللغات الأخرى، فإنه لا يمكن حيث أن تظهر: ضم (٤٢).

وفى حالة الأزواج الضميرى أو Pronominal doublings، أو الأزواج  
المتصل، فإنه يجب أن يؤول تأويلات مختلفة فى نظرية الربط العاملى  
وتحليل التطابق فى المثال: ١- جاءوا هم لا أخواتهم.

حيث نجد أن كلتا العبارتين لهما وظائف نحوية، وكذلك وظائف  
إحالية، فاللاصقة الضميرية، تخول وظيفة من الوظائف التصريفية -Subcate-  
gorized function (فا ومف) فاعل - مفعول، والشكل البارز للضمير، هو:  
بؤرة، لا تحمل أية وظيفة يعمل فيها المحمول (٤٣).

(٤١) انظر: اللسانيات ١١١.

(42) N, Chomsky: Some Concepts and Consequences of the theory of govern-  
ment and binding MIT Press, 1982

(٤٣) انظر: اللسانيات ١١٢ - ١١٣.

إنه وفقاً لتحليل الدمج، مع حالة الازدواج، فإنه يتوقع أن يكون التطابق الإعرابي بين اللاصقة والصورة المنفصلة للضمير غير ضرورية، ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية:

١- رجع هو وبقيت أنا      ٢- التقيت به هو      ٣- نبايعك أنت

حيث نجد أن اللاصقة الضميرية في اللغة العربية، يختلف شكلها باختلاف حالتها الإعرابية، سواء في حالة الرفع أو غيرها، بينما نجد الضمير المنفصل المؤكد للاصقة، لا يكون إلا مرفوعاً، بما يؤكد سلامة افتراض التطابق في الإعراب.

كما يلزم تحليل الدمج - أيضاً - توقع آخر، بصدد السمات، التي يجب أن تكون في اللاصقة، لتصبح ضميرية، وأن هذه السمات هي عينها الواردة في الضمير (شخص وعدد وجنس وإنسان وإعراب) (٤٤).

أما بخصوص تحليل التطابق، فإن التطابق في السمات السالفة، إنما هو تطابق افتراضي، وليس تطابقاً متوقعاً، كما أسلفنا في تحليل الدمج والازدواج الضميري، على الرغم من عدم وجود مبررات لهذا الافتراض، فحينما يكون فاعل الفعل مركباً اسمياً، غير ضميري، يكون التطابق بين الفعل والفاعل في سمات: الجنس فقط، ففي الأمثلة:

١- جاءت البنات      ٢- جئن البنات      ٣- جاءوا الأولاد.

حيث يصح المثال الأول فقط، ويشذ المثالان الآخران (على لغة أكلوني البراغيث).



ويعد اختيار السمات الملتصقة بالفعل للدلالة على الفاعل اختياراً اعتبارياً، ويختلف هذا الاختيار من لغة إلى أخرى (٤٥).

لكن السمات التي يتمثلها إسقاط: ضم، أو: الازدواج الضميري، ليست اعتبارية في شيء، فهي كل السمات الإحالية، بما فيها الشخص والعدد على الخصوص.

وتشتمل اللغة العربية على نوعين من الأشكال الضميرية، يختلفان باختلاف السياق:

١- أشكال منفصلة.

٢- أشكال متصلة (مدمجة - عادة - في عاملها).

وتتميز اللغة العربية بثناء نظام اللواصق وكثرتة على نظام الأشكال المنفصلة، كما تتمايز اللواصق في حالة الفاعلية، عن اللواصق في حالة المفعولية والإضافة.

١- في حالة الفاعل: فإن حالة الإلصاق، تختلف باختلاف زمن الفعل.

(أ) ففي الزمن الماضي: تكون اللاصقة: affix إلحاقاً: suffixation

(ضمائر الرفع المتحركة والساكنة، مثل: تاء الفاعل، ونا الدالة على الفاعلين ونون النسوة وألف الاثنين وواو الجماعة).

(ب) وفي الزمن المضارع، فهناك لاحقة متقطعة "discontinuous"

تصديراً بالأساس، وكذلك إلحاقاً (كحروف المضارعة: أنيت، والسين للاستقبال... إلخ).

٢- في حالة المفعولية والإضافة: قاللواصق - دائماً - لواحق، وهي غير متأثرة بالجهة أو بطبيعة المقولة العاملة فيها.

أما الأشكال المنفصلة (الضمائر المنفصلة) فهي نوعان اثنان، مع اختلاف في الانتاجية، وفي أصل التكون التاريخي.

( أ ) النوع الأول، الأكثر إنتاجية، وهو يتضمن المنفصلات المرفوعة، مثل: أنا - أنت - هو... إلخ، وهذا النوع تكون أشكاله غير معمول فيها، ووظائفها تكون إما محوراً theme أو موضوعاً topic أو: بؤرة، تكرر اللواصق المذكورة، ولا يمكن أن تبرز كفواعل أو مفعولات، بدون أن تكون هناك لاصقة تشغل العامل.

(ب) النوع الثاني: المنفصلات غير المرفوعة: وهي تتضمن أشكالاً، بتصدير العماد «إيا» ولا تظهر في السياقات، التي يكون فيها الضمير منصوباً، حيث الضمير مفعول للفعل أو للمصدر - مثلاً - وخصوصاً، حينما يفوق عدد المتصلات للعامل الواحد متصلين.

ونلاحظ أن «إيا» تظهر في السياقات التي يؤدي فيها إلحاق الضمير إلى خرق لقيد الشخص، كما تظهر - أيضاً - في سياق التبشير، فهي لا تظهر إلا في السياق المعمول فيه، وهذه من خاصية المتصلات.

ومما يزيد في ارتباط صيغة «إيا» الضميرية بالملحقات، أصلها التاريخي، إذ من المرجح أن تكون قد انفصلت عن الفعل، واعتمد «إيا» في هذا الانفصال وهي في الأصل - متصل متكلم.

- إذن «إيا» والملحقات، تظهر في السياقات المعمول فيها.



ثانياً: رأى المازنى: يقول بأن الواو علامة للجمع.

وحسول الرأيين يقول ابن يعيش: «وقد اختلف العلماء فى هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للمضمرين، ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع، فإذا قلت: الزيدان قاما، فالألف: اسم، وهى ضمير الزيدين، وإذا قلت، الزيدون قاموا، فالواو: اسم، وهو ضمير الزيدون، وإذا قلت: قاما الزيدان، فالألف حرف يؤذن بأن الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: قاموا الزيدون، فالواو حرف مؤذن بأن الفاعل لجماعة، وهى لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة فى كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم: أكلونى البراغيث فى أحد الوجوه. . . وذهب أبو عثمان المازنى وغيره من النحويين إلى أن الألف فى: قاما: والواو فى: قاموا، حرفان يدلان على الفاعلين والفاعلين المضميرين. . . والفاعل فى النية، كما إنك إذا قلت: زيد قام، ففى: قام، ضمير فى النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثنى أو جمع، فالضمير - أيضاً - فى النية، غير أن له علامة. والمذهب الأول: لأنك إذا قلت: الزيدان قاما، فالألف قد حل محل: أبوهما، إذا قلت: الزيدان قام أبوهما، فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً، وجب أن تكون اسماً» (٤٦).

أما سيبويه فإنه يقول: «ولا يقع هو فى موضع المضمير الذى فى فعل، لو قلت: فعل هو، لم يجز، إلا أن تكون صفة، ولا يجوز أن يكون هما فى موضع الألف فى: ضرباً، والألف التى فى: يضربان، لو قلت: ضرباهما

أو: يضرب هما: لم يجز، ولا يقع: هم، في موضع الواو، التي في: ضربوا، ولا: الواو، التي مع النون في: يضربون، لو قلت: ضرب هو، أو: يضرب هم، لم يجز... فأنا وأنت ونحن وأنتما وأنتن، وهو وهى وهما وهن، لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات، مما ذكرنا، ولا يقع في موضع المضمرة، الذي لا علامة له، لأنهم استغنوا بهذا، فأسقطوا ذلك» (٤٧).

بالنظر فيما ذكره ابن يعيش، نجد أنه يعول على ما يسمى: وحدة الصيغة، بالنظر إلى أن الوظيفة (وظيفة الفاعلية) محققة، إما عن طريق الألف أو الواو، أو الاسم العادي.

أما سيويه، فإنه يعول على: التوزيع التكاملي بين الألف والواو والضمير المنفصل.

والحق، فإن ما ذكره ابن يعيش وسيويه، لا يمكن اعتباره حجة على ضميرية كل من: الألف والواو، لأن ما ذكره ابن يعيش أمر، يحتاج إلى برهنة وتدليل، حيث من الممكن أن تنكر كون الألف والواو تحلان محل الاسم، وأن تفترض أن ما يحل محل الاسم هو: الضمير غير البارز، وأن هذه الألف والواو علامة فقط، كما ادعى ذلك المازني، كما أن اعتراض ابن يعيش عليه، اعتراض لا يدحضه في شيء، أما كلام سيويه، فهو كلام صحيح، ولكنه - أيضاً - لا يمكن أن يؤول دليلاً على كون كل من الألف والواو اسماً.

ويعد - أيضاً - التوكيد في النحو العربي، من الأبواب، التي تعالج في ضوء نظرية الربط، وكذا باب التوكيد والبدل وغيرها.

أما ذكره ابن عقيل عن التوكيد بالضمير، فإن جميع الضمائر المتصلة التي أوردتها، هي ضمائر للمتكلم أو للمخاطب أو ضمير الغائب غير المرفوع، ولم يذكر ضمير الغائب المرفوع، ومعلوم أن هناك اختلافاً بين هذه الضمائر، وبين ضمير الغائب المرفوع، لأن الضمائر السالفة، ضمائر متصلة، أما ضمير الغائب المرفوع، فيمكن اعتباره علامة تتطابق... (٤٨).

أما الاسترأباض، فإنه يقول: «وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهاً آخر، غير تكرير العماد، هو أن تكرر منفصلاً، فتقول في المرفوع: ضربته أنت، وهو من باب تكرير اللفظ، وإن كان الثاني مخالفاً للأول، لفظاً، إذ الضرورة داعية إلى المخالفة، لأنه لا يجوز تكريره متصلاً بلا عماد، لئلا يصير المتصل غير المتصل، وتقول في المجرور: مررت بك أنت، وبه هو، لأنه لا ضمير للمجرور منفصل، حتى يؤكد به، فاستعير له المرفوع، وأما المنصوب المتصل، فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل، إذ للمنصوب ضمير منفصل، فيقال: رأيتك إياك، ورأيتك إياه، لكنهم كما أجازوا بالمنصوب المنفصل، أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل، نحو: رأيتك أنت، ورأيتك هو، فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأي متصل، كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته وأصلته، إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور، فتصرف منه

أكثر، ومن ثمة لم يقع الفصل إلا بصفة المرفوع المنفصل، كما يجيء في باب الضمائر، ولولا هذا النظر لكان القياس أن يؤكد الضمير المجرور بالمتصوب المنفصل، لما بين الجر والنصب من الإخوة، كما في باب المثني. وجمع التصحيح، وباب ما لا ينصرف» (٤٩).

(٤٩) شرح الكافية ١ / ١٢٣، والحق، فإن قول الاستراباذي عن قوة المرفوع وأصاكت، يحتاج إلى مناقشة في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، يقول برجشتراسر: «وأما الحركات المقصورة، فيظهر أنها كانت في الأصل، اثنين لا ثلاث، يعني: حركة كاملة، هي الفتحة، وحركة ناقصة أحياناً تشبه الكسرة، وأحياناً تشبه الضمة.

فليست الضمة علامة المرفوع إذن، هي الحركة الأصلية في الحركات العربية، بل هي حركة ناقصة، مع أخذتها الكسرة علامة المجرور، انظر: التطور النحوي للغة العربية ٥٤ وأما قوله: «لما بين الجر والنصب من الإخوة، كما في باب... إلخ» يحتاج إلى مناقشة ونظر - أيضاً - حيث تؤكد الدراسات الصوتية الحديثة أن علامة الإخوة، تكون بين الضمة والكسرة، ويذكر برجشتراسر أن آثار كثيرة تدل على أثر الكسرة والضمة، لا فرق بينهما في الأصل معنى ووظيفة... ومن تلك الآثار، أن كثيراً من الأفعال، ماضيها إما: فَعِلَ أو فَعُلَ، وقد يوجد فرق بين الصيغتين لكنه قليل الأهمية بالنسبة إلى الفرق بين: فَعَلَ وفَعِلَ أو بين: فَعَلَ وفَعُلَ وكثير من الأفعال، مضارعة إما: يَفْعُلُ أو يَفْعِلُ، والفرق بينهما أقل من الفرق بين فَعِلَ وفَعُلَ.

ويذكر برجشتراسر أن الفتحة في اللغات السامية، ومنها اللغة العربية، كانت دائماً حرفاً ثباتياً، حيث إن آلات النطق، كانت توضع في وضع معين لنطقها في حركة كاملة معينة... والكسرة والضمة كانتا حرفين انتقاليين، فهما حركتان ناقصتان، غير معيتين، ليس بينهما فرق معلوم ثابت، بل صوتيهما تابع للحروف الصامتة السابقة والتالية لهما في الكلمة.

انظر: التطور النحوي للغة العربية ٥٤ - ٥٦.

ويقول ابن جنى: «إن بين الياء والواو قرابةً نسبياً ليس بينهما وبين الألف، ألا تراها تثبت في الوقف، في المكان الذي تحذفان فيه، وذلك قولك: هذا زيد، ومررت بزيد، ثم تقول: ضربت زيدا... سر صناعة الإعراب ١ - ٢٣.

وانظر في ذلك أيضاً: تصحيح الفصحح، لابن درستويه ١٠٥، ١١٠ وكنا: العزهر للسيوطي ١٠٠ - ٢٠٧، حيث يؤكد لنا مما ذكرناه. تطابق العلاقة بين الضمة والكسرة في الأصل معنى ووظيفة، على حد تعبير برجشتراسر.

### رابعاً: نظرية الحالة: (٥٠)

لقد نشأت الأفكار الرئيسية المتعلقة بهذه النظرية عن دراسة جمل المصادر "infinitive clauses" ذوات الفاعل حيث يمكن أن تظهر جملة المصدر المؤول بعد حرف الجر أو الفعل.

من هذه المصادر في اللغة الإنجليزية ما يتألف من حروف المصدر، في شكل التركيب الآتي: (for + مركب اسمي + to + مركب فعلي) (٥١) ليست

(٥٠) يقول جون ليونز J. Lyons من نظرية الحالة: «لقد ميز تشومسكي بين أمرين في التركيب العميق لجملة في كتابه: «مظاهر النظرية النحوية» وهما: المسند إليه أو الفاعل، والمفعول في البنية السطحية، وقال: إن ذلك في الوظائف الدلالية للتركيب العميق للجملة، غير أن كثيراً من علماء اللغة، لم يوافقوا على مقولة التفرقة هذه بين المسند إليه والمفعول، وقالوا: إن هذا الأمر شكلي ونسبي أيضاً، لأن تعريف المسند إليه أو المفعول، يختلف من لغة إلى أخرى، وبناء على ذلك، فهما غير ذي أهمية واضحة في تحديد معنى الجملة. ولقد نشر فيلمور C. J. Fillmore في عام ١٩٦٨م بحثاً بعنوان: «حالة الحالة» "the case of case".

وقال إن التحليل اللغوي الحقيقي للجملة، هو ذلك التحليل الذي يكشف بصورة مقنعة عن مكونات كل جملة في أعمق مستوى من مستويات التحليل النحوي، أي يكشف عما أسماه بالحالات النحوية، مثل: الفاعل: Agent والأداة instrument والمكان place... ويسدل مصطلح: الحالة، على اختلافات بعض صيغ الأسماء باختلاف الحالة التي يكون عليها هذا الاسم في الجملة، مثل: حالة الفاعلية (الرفع) Nominative وحالة المفعولية (النصب) Ac-cusative وحالة الإضافة (الجر) Genitive وحالة المفعول غير المباشر Dative... إلخ. ومثل ذلك أيضاً في الأفعال وحروف الجر، حيث إنها تؤثر في حالات المفعول به ومتضمنات الجملة Compliments وكل ذلك يظهر في صور حالات معينة، وهو ما نجده واضحاً في اللغات اللاتينية والألمانية، حيث نرى الأسماء المعربة inflected تتخذ أوضاعاً خاصة طبقاً للحالة التي تقع فيها داخل التركيب، مثل: الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة أو غيرها.

انظر: نظرية تشومسكي اللغوية ١٦٧ - ١٧٧.

- for John to be the winner

(٥١) مثال ذلك بالإنجليزية



موجودة في أشكال التركيب العربية، وإن كان من الممكن تأويل هذا النوع أحياناً بالمصدر الصريح .

ومنها أيضاً - ما يتألف من الشكل التركيبي (that + جملة) (٥٢) وهذا الشكل أشبه بالمصدر المؤول في اللغة العربية المؤلف من (أن أو أن، مثلاً + جملة).

ومن ثم فإن هناك اختلافاً بين اللغة العربية، واللغة الإنجليزية بخصوص ما يمكن أن يدخل على المصادر، أو المصادر المؤولة، وبخصوص مواقعها .

ومن الأشكال التركيبية في اللغة العربية، التي تتفق مع نظائرها في الإنجليزية من جمل المصادر: ما يلي (٥٣):

- the belief [that john is the winner]

(٥٢) مثال ذلك بالإنجليزية

1- for [john to be the winner] is un likely

(٥٣) الامثلة بالإنجليزية

2- I, d [refer for{ john to be the winner}

3- I belief [john to be the winner.

4- the belief [john to be the winner.

5- Proud [John to be the winner].

جملة المصدر المؤول في مواقع أخرى مثل :

6- the belief [that John is the winner].

7- Proud [that John is the winner]

8- [John is to be the winner] is un likely}.

ثمة مثالان آخران تسمح بهما قواعد البناء التركيبي لهذه المصادر في الإنجليزية هما:

9- I wounder to the winner [John to give the book].

10- I wonder [to whom John is to give the book].

وترجمتها هي : ١- أتساءل لمن سيعطى جون الكتاب .

١- من غير المحتمل كون أحمد الفائز.

٢- أفضل أن يكون أحمد الفائز.

٣- اعتقد أن أحمد سيكون الفائز.

٤- الاعتقاد أن أحمد الفائز.

٥- فخور بكون أحمد الفائز.

٦- اعتقاد أن يكون أحمد الفائز.

٧- فخور أن أحمد الفائز.

٨- من غير المحتمل أن يكون أحمد الفائز.

فهذه الأشكال التركيبية، تسمح بصياغتها القواعد العربية، وهي تراكييب صحيحة، وذلك لجواز أن تقع المصادر مؤولة للأفعال أو للصفات أو للأسماء أو لحروف الجر المتعلقة بمجرورها بأسماء أو صفات، ولجواز أن تشغل المصادر - أيضاً - موقع المبتدأ.

« فقد يمكن ترجمته ٢- أتساءل لمن سيكون إعطاء جون الكتاب.

ويمكن أن يكون ترجمته غير ذلك.

والأمثلة السابقة في اللغة الإنجليزية، لكي تولد على وجهها الصحيح، ينبغى أن يتوفر لها نظام القواعد المعقدة، حيث ينبغى البحث عن قيد من قيود الإخراج *out put condition* التي تفرض على البنية السطحية، لتصفية ما لا يجوز من الحالات، ثم تطبق بعدئذ القواعد البسيطة دونما قيود سياقية.

وفي ضوء قيود الإخراج تلك، فإن الأبنية السطحية التي تتخذ صورة القاعدة التركيبية  $[NP+to+vp]$  وينبغى أن تمنعها مصفاة، عندما لا تكون البنية NP ضمًا، إلا إذا ما جاء هنا التركيب، بعد فعل أو حرف جر.

وهكذا تمتع الأمثلة ٤، ٥، ٨، ٩ على حين حيث تجاز الأمثلة: ١، ٢، ٣ عن طريق جملة أداة الاستثناء إلا في المحكم السابق.

انظر: المعرفة اللغوية ٣٣١ - ٣٤١.

كما تصلح نظرية الحالة للتطبيق على اللغة العربية في حالة الإعراب وضوابطه من جانب، وعلى الموقعية، أيضاً - من جانب آخر، ومفهوم الحالة يدل على هذه الموقعية، حتى في اللغات المعربة، لأن تغير حركات الإعراب، قد لا يدل بالضرورة على تغير الوظائف النحوية، كتحددنا لحالة الفاعلية والمفعولية في المثالين:

١- ضرب عيسى موسى

٢- أكل عيسى الكمثرى

على مجرد الموقع دون الحركات.

وبعد... فإن نظرية الحالة، تعالج الآن السؤال المتعلق بالكيفية التي تحدها «الحالة» ويعتمد هذا السؤال بصورة حاسمة على قرارات تخص الأنظمة الفرعية الأخرى للنحو الكلى.

فالنظام القالبى بنية معقدة متشابكة بصورة محكمة، حتى إن أى إقتراح محدد، سوف تكون له نتائج واسعة النطاق، كما أنه لم يحل بعد الكثير من القضايا المتعلقة بالكيفية، التي ينبغي أن تصاغ بها الأفكار الأساسية.

واللغات جميعاً تخضع لجوهر نظام «تحديد الحالة» ولو أنه سوف يكون هناك تحقق صرفى فى بعض اللغات فقط، ففي الإنجليزية، وهى لغة تعوزها الحالة لصرفية "morphological Case" إلى حد كبير، سوف تظهر خصائص تحديد الحالة مع ذلك فى النماذج التى وردت فى الأمثلة السابقة، وسوف يظهر - أيضاً - فى قيد متاخمة الحالة، المفروض على بنية المركبات، وفيما يتطلب من تحديد الحالة بالنسبة للمتغيرات، وهلم جرا (٥٤).

أما بالنسبة للغة العربية، فإنها من اللغات، التي ينبغي أن تحدد فيها «الحالة النحوية» أي تحدد فيها الحالة في مستوى من مستويات التمثيل السالفة للمستوى السطحي، أي مستوى الصورة الصوتية.

ويبدو أن تحديد هذه الحالة يتطلب ما يلي:

( أ ) أن يحدد بالنسبة لكل حالة إعرابية العامل الذي يحددها، وهذا أمر لا خلاف فيه .

(ب) أن تدرس بوضوح العلاقة بين الحالة الإعرابية، والموقع الإعرابي، الذي تشغله الكلمات، التي تنسب إليها «الحالة» مثال ذلك:

حالة الرفع، التي تنسب إليها الأسماء المرتبطة بالمفاعيل، في سلسلة لغوية، كهذا الذي نلاحظه في العلاقة بين: المبتدأ، وضمير الغيبة المتصل في جملة الخبر في قولنا: ١- الرسالة مزقتها.

(ج) أن تحدد العلاقة الإعرابية، التي تتخذها كل حالة في البنية الصوتية، وارتباط ذلك بالكلمة، التي تتحقق فيها «الحالة» فلأسماء المفردة - مثلاً - علامات رفع تختلف عن تلك المتعلقة ببعض الجموع.

وينبغي أن نلفت النظر إلى أن اللغة العربية من اللغات التي تتخذ فيها الحالات الإعرابية صوراً مختلفة مرتبطة بعلامات إعراب معينة.

كما ينبغي أن ننوه بالأعمال الجليلة التي قام بها النحاة في دراساتهم للمسائل المتنوعة، المرتبطة بقضية الحالة الإعرابية.

ومع افتراض مصفاة الحالة، التي سبق التنويه إليها، كما يحددها قيد التهيؤ المفروض على الوسم المحسوري، فإن نظرية الحالة، تحدد خصائص

الوسم المحورى وتميز الحالات البنيوية، كحالتى الرفع والمفعولية، التى تحدد فى صورة مواقع البنية السطحية، من الحالات الجوهرية، كحالة الجر/ النصب، وحالة الإضافة، التى تحدد فى البنية العميقة.

ويرتبط الوسم المحورى عن طريق مبدأ الاتساق، فحالة الإضافة تتحقق إما عن طريق إقحام عنصر الملكية: POSS وإما عن طريق إقحام حرف الجر: of ولأن تحقق حالة الإضافة، يعتمد على البنية السطحية، فإننا نميز بالنسبة لهذه الحالة، بين تحديد «الحالة» فى البنية العميقة، وتحقيق «الحالة» فى كلا الأمرين خاضع لقيود الاتساق.

وقاعدة إقحام الجار: of التى تتمتع بدور وظيفى، هو التخلص من قيود مصفاة الحالة المفروضة على مبدأ الإسقاط، هى قاعدة لا تطبق إلا حينما لا يتاح أى حرف جر لتحديد الدور المحورى المطلوب.

## أهم نتائج البحث

١- أسهمت مرحلة امتداد النظرية النموذجية الموسعة، التي تعد أحدث مراحل النظرية التوليدية التحويلية، في تحقيق الأهداف الرئيسية للنظرية والمتمثلة في محاولة الوصول إلى تفسير اللغة، باعتبارها ملكة إنسانية، وذلك من خلال البحوث والدراسات والإضافات التي قام بها رائد النظرية نوعم تشومسكى وزملاؤه وتلامذته.

٢- مكنت هذه الأسس والقواعد والنظريات الإضافية المفسرة الباحثين من الوصول إلى تحليلات محكمة للتراكيب اللغوية، التي استعصت على التحليل، في ضوء المراحل السابقة، كما يسهرت على الباحثين إمكانية التوصل إلى نتائج دقيقة وحاسمة للعديد من التراكيب على مستوى أبنيتها السطحية، دون اللجوء إلى الأبنية العميقة، التي تقلص دورها إلى حد بعيد، ومن هذه النظريات المفسرة التي اعتمد عليها البحث في تحليلاته:

### (أ) نظرية السين الباربية:

وهي تشتمل على جميع قواعد التكوين والمعجم، وكذا القواعد التحويلية، التي تم اختصارها في قاعدة: انقل الألفاء، ومجموعة المكونات الفونولوجية والدلالية، وقواعد التفرع والقواعد الانتقائية وما تتضمنه من قيود سياقية.

### (ب) نظرية التحكم المكونى والعمل:

وقد تركزت الدراسات والتحليلات في إطارها على نظرية العامل والربط السياقى، وأهمية العامل بصوره المختلفة في تحديد نوعية التراكيب اللغوية والتمثيل الدلالى لها.

## (ج) نظرية الربط:

وترتبط نظرية الربط عن تشومسكي بدور المقولات الفارغة، التي ليس لها صور تمثيل صوتي في أبنيتها السطحية، وقد أسهمت مجموعة المقولات الفارغة، التي وضعها علماء النظرية، في الوقوف على التفسير التركيبي والدلالي المناسب، وهذه المقولات هي:

- ١- أثر المركب الاسمي  
٢- المتغير  
٣- الضم  
٤- ال PRO

## (د) نظرية الحالة:

وقد أسهمت هذه النظرية في دراسة جمل المصادر والحالات الإعرابية، ومدى اتفاتها مع أنماط الجمل.

٤- أثبتت الدراسة إمكانية تطبيق قواعد نظرية السين الباربة على تراكيب اللغة العربية، بعد إضافة بعض التعديلات التي تتوافق مع صور التمثيل التركيبي للغة العربية، كما ينبغي على الباحثين والدارسين العرب أن يعدلوا عن نظام التحليل القوسي، الذي لا يتواءم مع أنماط التراكيب العربية في كل أحوالها وأن يتخذوا من نظام التحليل الشجري بديلا لذلك، حيث يسهل استخدامه.

واستجابته لجميع صور التراكيب العربية، على النحو الذي ورد في البحث.

٥- كما أثبتت الدراسة أن نظرية التحكم المكوني والعمل التي أولاها العلماء العرب القدامى الأهمية والاعتبار في تأسيسهم لقواعد اللغة العربية،

فقد احتفى العلماء العرب القدامى بنظرية العامل، حيث أقام الخليل بن أحمد الفراهيدي بحوثه الصوتية والنحوية على أساس التفاعل بين الأصوات والكلمات مع اهتمامه بالموثرات الفاعلة في تغيير أواخر الكلمات، كما يقوم كتاب سيبويه أيضا - على أساس نظرية العامل، حيث جاءت أبواب الكتاب وموضوعاته مؤكدة أهمية فكرة العمل، سواء أكانت العوامل أفعالا بأنواعها أم أسماء بصورها المختلفة أم حروفا وأدوات، ظاهرة كانت هذه العوامل أم مقدرة كما تنطبق القاعدة التي ترى بأن مقولة الصدر تعمل في تكملاتها على التراكيب اللغوية العربية، وذلك وفقا للقواعد النحوية العربية الآتية:

- ( أ ) الفعل يعمل في مفاعيله، ويحدد لها حالة النصب.  
 (ب) حروف الجر تعمل في مجرواتها، وتحدد لها حالة الجر.  
 (ج) أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات بأنواعها، تعمل فيما أسندت إليه، وتحدد له حالة الرفع.

- ( د ) الأسماء المضافة تعمل فيما أضيفت إليه، وتحدد له حالة الجر.  
 وذلك لأن المقولات المعجمية السابقة، هي المقولات الصغرى.  
 المتحركة مكونيا فيما بعدها، حسبما تقتضى بذلك القاعدة السابقة.

٦- كما تعد نظرية الربط واحدة من النظريات الهامة، التي أسهمت في تمكين الباحثين والدارسين من الاعتماد على البنية السطحية ومعطياتها دون اللجوء إلى تأويلات البنية العميقة، وذلك باستخدامها للمقولات الفارغة الآتية:

- ( أ ) أثر المركب الاسمي (ب) المتغير



## (ج) الضم (د) الـ PRO

ثمة مجموعة من الشروط التي وضعها العلماء، تختص بها كل مقولة من المقولات الأربعة.

حيث يكون أثر المركب الاسمي عائدياً خالصاً، وليس بمشارك، أما أثر المتغير فإنه ليس إحالياً ولا ضميرياً في حين يكون أثر الضم من قبيز العائدي الضميري، أما أثر الـ PRO فإنه ضميري خالص.

وعند تطبيق هذه المقولات على التراكيب العربية، فإنه ينبغي مراعاة الفروق بين المراقبة العائدية والمراقبة المكونية وأن العناصر العائدية في المراقبة العائدية لها خصائصها المعينة من حيث ظهور الضمائر أو استشارها. وأن العائد في المراقبة المكونية هو عنصر فارغ دائماً.

وعلى الرغم من الاختلافات التركيبية والصرفية في اللغة العربية، فإن العوائد في المراقبة العائدية ضميرية دائماً، كما تتمتع بكونها وظيفية، وهي فارغة صوتياً، وإذا كانت نظرية الربط، كما يحددها المبدأ التالي:

- العائد مربوط في المجال المحلي.

- الضمير حرٌّ في المجال المحلي.

- التعبير الإحالي حرٌّ (في مجال صدر سلسلته).

فإن الربط العائدي في الصلات المقيدة في اللغة العربية، تختلف عنه في الصلات الحرة، وفي الجمل الصفات.

كما تشترط اللغة العربية أن يكون التطابق في العدد والجنس بين:

الاسمي والموصول.

وينبغي أن يحاذر الباحثون في تطبيقاتهم لأسس نظرية الربط على التراكيب اللغوية العربية حيث تختص اللغة العربية بسمات لا تسمح بتطبيق قواعد المقولات الفارغة السابقة، كما هو الحال في اللغة الانجليزية، فليست جميع اللغات على سواء في التطابق، فقد يكون للتطابق حالة إعرابية في بعض اللغات، وحيث تظهر مقولة: ضم أما إذا لم يكن للتطابق حالة إعرابية في بعض اللغات الأخرى، فإنه لا يمكن - حيث أن تظهر مقولة: ضم، وبالنسبة للغة العربية - مثلاً - فإنها تشتمل على نوعين من الأشكال الضميرية، يختلفان باختلاف السياق، أشكال منفصلة: أو أشكال متصلة كما تتميز العربية بترتيب نظام اللواحق - وبخاصة في حالة الفاعلية، عن غيرها من الحالات، كالمفعولية والإضافة.

٧- أسهمت نظرية «الحالة» في دراسة أنماط جمل المصادر، والحالات الإعرابية في اللغات المعربة، وقد أثبتت الدراسة إمكانية.

تطبيق قواعد هذه النظرية على أنماط التراكيب العربية في المصادر المؤولة للأفعال والصفات أو للأسماء، أو الحروف الجر المتعلقة بمجرورها بأسماء، أو صفات، كما ثبت صلاحية هذه النظرية في حالات الإعراب وضوابطه المختلفة من جهة، وفي الموقعية من جهة أخرى.

فاللغة العربية واحدة من اللغات المعربة، التي ينبغي أن تحدد فيها الحالة النحوية في المستوى السطحي (التراكيب المنطوقة) وفقاً للأسس الآتية.

١- ضرورة تحديد العامل ومدى تأثيره لكل حالة من حالات الإعراب.

- ٢- توضيح العلاقة بين الحالة الإعرابية والموقع الإعرابي، الذي تشغله الكلمات المنسوب اليها الحالة.
- ٣- أن تحدد العلامة الإعرابية التي تتخذها كل حالة في البنية السطحية، وارتباط ذلك بالكلمة التي تتحقق فيها الحالة، فالأسماء المفردة لها علامات رفع وللأسماء المجموعة علامات رفع أخرى، وهكذا.
- والحق، فإن العلماء العرب القدامى، قد قاموا بدراسات جديرة بالتقدير في إطار نظرية الحالة الإعرابية، وبذلوا جهودا محمودة في هذا السبيل، حتى إن علم النحو عندهم كان يرادف مصطلح: الإعراب وحالاته المختلفة.
- والله ولي التوفيق...

## المراجع العربية والافرنجية

- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي  
(الحديث)
- د/ حاتم البهناوى القاهرة ١٩٩٤م
- تصحيح الفصح، لابن درستويه، تحقيق عبد الله الجبوري - بغداد
- ١٩٧٥م
- التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر أخرجه وصححه وعلق عليه
- د/ رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢م
- الخليل بن أحمد الفراهيدى، أعماله ومناهجه د/ مهدي المخزومي -  
ط ٢ - بغداد ١٩٨٦م
- دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى د/ أحمد المتوكل - المغرب
- ١٩٨٦م
- مر صناعة الإعراب، لابن جنى، تحقيق مصطفى السقا وآخرين -  
القاهرة ١٩٥٤
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق طه محمد الزينى -  
القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٧م
- شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد منجى الدين عبد  
الحميد - القاهرة ١٩٤٥م
- شرح شافية ابن الحاجب للاسترابادى، تحقيق محمد الزقزاف وآخرين  
- القاهرة ١٣٥٦ هـ

- شرح الكافية فى النحو، للرضى - بيروت . ١٩٦٥ م.
- شرح المفصل، لابن يعيش - القاهرة بدون تاريخ .
- الكتاب، لسيويه، تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة .
- ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م.
- الكتاب، لسيويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
- اللسانيات واللغة العربية، د/ عبد القادر الفاسى القهرى - المغرب .
- ١٩٨٥ م.
- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م.
- مظاهر النظرية النحوية، لنوعم تشومسكى ترجمة مرتضى جواد باقر - بغداد ١٩٨٣ م.
- المعرفة اللغوية، لنوعم تشومسكى - ترجمة د/ محمد فتوح - القاهرة .
- ١٩٩٣ م.
- نظرية تشومسكى اللغوية، لجون ليونز - ترجمة د/ حلمى خليل - الاسكندرية ١٩٨٥ م.

### المراجع الأجنبية

- N, Chomsky, Language and mind, New york, 1966.
- N, Chomsky, Lectures on government and binding, dor - drec, for-  
is, 1981.
- N, Chomsky, Some concepts and consquences of the theory of  
government and binding, cambridge, MIT press, 1982.
- N, Chomsky: Syntatic structure, 1957
- N, Chomsky, the formal nature of language, Appendiy, 1967

## فهرس الموضوعات

الصفحة	فهرس الموضوعات
٥	نظرية النحو الكلى
١١	المبحث الأول: التراكيب اللغوية العربية والنظرية النموذجية الموسعة قواعد البارامترات (معايير التغير)
١٣	المبحث الثاني: التراكيب اللغوية وامتداد النظرية النموذجية الموسعة (نظريات النحو الكلى)
١٥	نظرية النحو الكلى: دراسة تطبيقية في نصوص العربية
٢٣	معايير التغير في نظرية النحو الكلى والتراكيب العربية
٤١	أنماط من التراكيب اللغوية العربية في ضوء نظرية: النحو الكلى
٦١	أهم نتائج البحث:
٦٥	التراكيب اللغوية العربية في ضوء امتداد النظرية النموذجية الموسعة
١١١	أهم نتائج البحث
١١٧	المراجع العربية والأجنبية
١١٩	المراجع الأجنبية
١٢٠	فهرس الموضوعات

دار  
المصري  
للطباعة

٧٢٤١٧٨٦ - ١٢٢٢٤٩٧٥